

إبلاغية الإخبار بالمعرفة في
الجملة الاسميّة في النّسق
النحوي العربي
مقاربة لسانيّة تداولية

د. أحمد حسن الحسن *

E.mail: Ahmadalhasan@gmail.com

* قسم اللغة العربية - الجامعة الهاشمية - الأردن

إبلاغية الإخبار بالمعرفة في الجملة الاسميّة في النَّسْقِ النَّحْوِيِّ الْعَرَبِيِّ مقاربة لسانيّة تداولية

د. أحمد حسن الحسن

الملخص:

تتناول هذه المباحثة مسألة من مسائل النحو العربيّ التي قلّما تناولها النُّحاة بالبحث، بل إنّها لم تَلَّ حظّها من العناية والتفصيل عند أغلب النُّحاة القدامى بلّه المحدثين، وإنّ تناولها بعض متأخري النُّحاة كالجرجانيّ وأبي حيّان الأندلسيّ.

وإنّ ممّا يدفع إلى إجراء مباحثة في مسألة (الإخبار بالمعرفة في الجملة الاسميّة) مجيء شواهد من القرآن الكريم، ومن الحديث النبويّ الشّريف ومن كلام العرب وأشعارهم تُخالف ما قرّره النُّحاة في مؤلفاتهم من «أنّ الأصل في الخبر أن يكون نكرة»، دونما محاولة منهم تبيان ضوابط تلك المخالفة وأحوالها، بخلاف ما نجده من وقفات لهم في وضع مسوّغات وضوابط لـ«الابتداء بالنكرة» في مخالفتها أصلاً من أصولهم يُقرّون فيها: «أنّ الأصل في الابتداء أن يكون معرفة».

من هذه الدوافع جاء النّظر في هذه المسألة، ولما يعتمل في النفس من حديث في أنّ مخالفة الأصل النّحوي له غايته التي تسوّغه؛ ولعلّ أغلب تلك المسوّغات تداوليّة وعرفانيّة؛ تبيّنت للباحث من النّبث في معبد التراث، ومساءلته وفق منطلقات لسانيّة حديثة.

وقد اقتضت، هذه المباحثة، وفق متطلبات البحث العلميّ أن تكون في ثلاثة مطالب، يليها خاتمة: المطلب الأوّل: في مقاصديّة العنوان. الثاني: مهاد وتأسيس: مهاد يتمحور حول مفهوم «الخبر» وأحكامه عند النُّحاة، وأنواع المعارف، يليه تأسيس يتمثل في الإجابة عن بعض التساؤلات التي انبثقت عنها هذه المباحثة. وأمّا المطلب الثالث فهو: ضوابط الإخبار بالمعرفة، ويقوم على وضع ضوابط استناداً إلى سياقات مقامية تفسّر السلوك اللغوي لدى المتكلم في الإخبار بالمعرفة.

مصطلحات أساسية: إبلاغية، الإخبار بالمعرفة، الخبر، التداوليّة.

Informative predicate for definitivisation in the nominal sentence in the Arabic syntactic context, A pragmatic linguistic approach

Dr. Ahmad Alhasan

Abstract:

This research deals with a syntactic issue rarely addressed by Arab grammarians, and has not received appropriate attention nor details from most ancient and modern grammarians, although it was investigated by some of the latter grammarians like Aj-Jorzani and Abu Hayyan Al-Andalusi.

The motivation for research in the issue of (Definite Noun as a Predicate in Nominal Sentence) is the evidences in the Holy Quran, Hadith, and in Arabs' prose & poetry which are contrary to the grammarians' views in that the predicate is usually indefinite without specifying the rules of that difference, as well as the justifications for starting with an indefinite noun.

Therefore, the researcher decided to investigate this matter, along with the conviction that the dissention from the syntactic origin has its justifications, mostly pragmatic which became clearer to the researcher as a result of investigating heritage through modern linguistic premises .

This research consisted of four sections followed by conclusion; I: The objective of the title. II: Introduction to the concept of the "Predicate" and its rules, and the types of definite nouns, followed by answering some questions that emerged from this research. III: Rules of the definite noun as a predicate, based on the context explaining the linguistic behavior of the speaker when using the definite noun as a predicate.

Keywords: Informing, Definite noun as a predicate, Predicate, Pragmatics.

سياقاته، وفي سياقات أخرى قد يُحكم عليه بالتنكير، كأسماء الإشارة والعلم، وغيرهما، فضابط التعريف أو التنكير ضابط لساني عرفاني وتداولي، لمن يروم البحث عنهما (= التعريف والتنكير) في ظل التركيب والسياق لا المفردة وحدها. يُضاف إلى هذه الإشكاليات عدم قناعة الباحث فيما توصل إليه النحاة، من أن فائدة الإخبار بالمعرفة أقل من فائدة الإخبار بالنكرة.

ولا تخلو مباحثة الجوانب الاتصالية المنبثقة عن تعريف الخبر من مزالق، تظهر في أن مخالفة الأصل بتعريف الخبر بدل تنكيره ليس إلا سلوكاً إنتاجياً في النظم لا يوصلنا بذاته إلى الدلالة المقصودة؛ إذ لا تتحصّل الفائدة عند المتلقي من التركيب بمفرده، وإنما تتحصّل من الأحوال التي أنتج فيها التركيب بأبعاده النفسية أو التداولية، إضافة إلى حدس المتلقي وخبرته بمحيط الإنتاج؛ هذا ما يجعل المعاني والدلالات المستتبطة موسومة بانعدام الدقة والضبط، في أحيان، في ظل غياب تلك الأحوال، أو خطأ المتلقي في حدسه.

اعتمد الباحث في عرضه المسألة على استقرار بعض من الشواهد التي جاء فيه الخبر معرفة، وآراء النحاة فيها، ومقارنة المفاهيم العلمية التي سجّلها العلماء في الغرب حديثاً، بما سجّله علماء العربية القدامى من معارف وأسس وقواعد. كما حاول الباحث أن يبين مقاصد المتكلمين من الإخبار بالمعرفة سواء أكان الخبر محلّي بـ«ال»، أو معرفاً بالإضافة، أو كان اسماً موصولاً أو علماً، وما إلى ذلك من المعارف، بوضع ضوابط تُعين المتلقي في فهم تلك الدلالات.

مُقدّمات منهجية: تُعدّ هذه المقدّمة جزءاً أساسياً في مخطط هذه المباحثة؛ ومنفذاً إلى موضوعها لما تبينه تلك المقدّمة من عرض لإشكالية البحث، وبيان أهدافه العلمية، وفرضياته، وأسئلته، وتوضيح للمصطلحات العلمية التي تندرج ضمنها.

- المرتكز المعرفي والمنهجي: يُعدّ الخبر من العناصر الأساسية في تركيب الجملة الاسمية. وحقّ الخبر أن يكون نكرة على ما قرّر النحاة، إلا أن الناظر في الاستعمال اللغوي للجملة الاسمية يجد تراكيب نحوية كثيرة، نحو: قوله تعالى: - الله الصمد -، و: «الدين النصيحة»، و«رأس الحكمة مخافة الله»، جاء الخبر فيها معرفة، على خلاف الأصل؛ لقرائن أحوال، على ما يفترضه الباحث، أوجب مخالفة النظام النحوي؛ لتأدية معانٍ لا تُؤدّى بالخبر النكرة. من هنا تولدت إشكالية هذه المباحثة التي يروم فيها البحث إلى الكشف عن الجوانب الإبلاغية الاتصالية التي يُحدثها تعريف «المسند إليه» في الجملة الاسمية في النسق النحوي العربي، إضافة إلى إيمان الباحث أن مخالفة الأصل لا يمكن أن تكون بالمجان، وما يحدثه تعريف المسند إليه بمخالفته الأصل من فائدة لا يمكن حصولها بتنكيره.

فبرزت إشكاليات عديدة ومتنوعة دافعا لهذه المباحثة، وتُعدّ مرتكزاً أساساً فيها، منها: أن وجه العلاقة بين التعريف والتنكير فيما طرحه النحاة يتّصل بالإبهام في معرفة حدّ التعريف والتنكير عموماً؛ إضافة إلى أن اختلافهم في ترتيب المعارف لا ينبني على أساس علمي يمكن الاستناد إليه أو الوثوق به. الحقيقة التي يجدها المتأمل أن كثيراً مما عدّه النحاة معرفة لا يكتسب تعريفاً إلا في ظلّ

هذا مما يُسهم في فهم كثير من النصوص كالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وغيرهما.

- الأهداف العلمية: إننا نطمح، في هذه المباحثة، إلى قراءة مسألة «الإخبار بالمعرفة» في التراث اللغوي قراءة جديدة في ضوء النظريات اللسانية الحديثة؛ إذ تترسّم الوقوف على الجوانب الإبلاغية المستنطقية من الموقف الكلامي لا من الملفوظ وحده، بتسليط الضوء على قضية تكثير الخبر وتعريفه في التراكم اللغوي، واستنطاقها في تبيان ما يحمله «الإخبار بالمعرفة» من إبلاغية وإفادة لا يتحقق التواصل بين المتكلم والمتلقي في ظل مقصود المتكلم إلا بها، ووضع ضوابط للإخبار بالمعرفة، تكون هداية للمتلقي في الوصول إلى المراد في ظل مقامات التخاطب؛ إذ انصبَّ اهتمام الدراسات اللسانية التداولية على الاستعمال بسلوكة الإنتاجي للغة، وعلاقته بلحظة الإنجاز، مما أفضى إلى الاستعانة بمعارف متنوعة في فهم مقاصد المتكلمين. وهذا ما يتيح لنا الإجابة عن فرضية البحث الأساسية: هل لمخالفة الأصل دلالة، مجرد فرضية أم مسلمة؟ وهل لدلالة مخالفة الأصل ضوابط تتيح الوصول إليها؟

- أسئلة البحث: ما دعانا إلى طرح إشكاليات البحث هو قلة عناية النحاة بـ «الإخبار بالمعرفة» في الجملة الاسمية» على خلاف ما رأيناه من عناية في مسألة «الابتداء بالنكرة»، مع أن كلا منهما خالف الأصل الذي قرره النحاة. كان هذا الدافع الأول لهذه المباحثة، ثم ما تلاه من تساؤلات عدّة تعتمل في النفس، كان أبرزها: ما الضابط الذي اعتمد عليه النحاة في جعل الإخبار بالنكرة أصلاً؟ وهل يمكن أن يكون معيار «الكثرة» ضابطاً لأصل الإخبار بالنكرة؟

واقترضت، هذه المباحثة، وفق متطلبات البحث العلمي أن تكون في مطلبين، يليهما خاتمة. المطلب الأول: مهاد وتأسيس: مهاد يتمحور حول مفهوم الخبر، وأحكامه عند النحاة، وأنواع المعارف، يليه تأسيس يتمثل في الإجابة عن بعض التساؤلات التي انبثقت عنها هذه المباحثة. وأما المطلب الثاني فهو: ضوابط الإخبار بالمعرفة، يهدف فيه الباحث إلى وضع ضوابط بالاعتماد على سياقات مقامية تفسر السلوك اللغوي لدى المتكلم في الإخبار بالمعرفة. اتبع الباحث، في ذلك، المنهج الوصفي التحليلي النقدي محاولاً الاستفادة من المفاهيم الغربية، وبخاصة التداولية، في تفهّم التراث العربي، ومناقشة بعض ما أصله النحاة في مسألة الإخبار بالمعرفة، مناقشة علمية يتأسس من خلالها أن النظر النحوي التراثي لا يخلو من إرهاصات تداولية.

- الفرضيات والنتائج المستهدفة: تقف هذه المباحثة على فرضيتين نشأتا من إشكالية البحث. فرضية أساسية انبنى البحث عليها، في أن لا مخالفة للأصل مجاناً، تفرّعت منها فرضية أخرى، تدور حول أن فائدة الإخبار بالمعرفة لا تقل عن فائدة الإخبار بالنكرة؛ خلافاً لما قرره النحاة. هاتان الفرضيتان جاءتا لتؤسسا لنتائج مستهدفة عند الباحث، نتيجة استقرار عدد من الأمثلة ذات العلاقة، منها: تجديد البحث اللغوي لظاهرة التعريف والتكثير عند النحاة بإبراز الجانب الإبلاغي والاتصالي في مخالفة الأصل النكرة الذي عليه أصل الإخبار، إضافة إلى وضع ضوابط تُعين في فهم المراد من مخالفة الأصل المعتبر، وأن الفائدة المتحصلة من الإخبار بالمعرفة لا تقل عن الفائدة المتحصلة من الإخبار بالنكرة.

الإسناد أعمّ من الإخبار؛ إذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبّي والإنشائي، و«الإخبار» يقصر على النسبة في الكلام الخبري. ولأنّ الوجوه والفروق في التراكيب اللغويّة بما يخصّ الإخبار بالنكرة أو بالمعرفة أو بالجمل بنوعها الاسمية منها والفعلية، أو بأشباه الجمل ممّا لا يتناهى، فقد قيّد الإخبار فيها بعبارة «في الجملة الاسمية» ليكون بها دون الجملة الفعلية؛ إذ قصر البحث على الإخبار بالمعرفة في الجمل الاسمية؛ أمكن في دراسة العلاقات الاستدلالية باحتمالات الإنجاز المقاميّ.

× التداوليّة: تُعرف بأنّها دراسة استعمال اللّغة، وفق ما يقصده المتكلمون بأقوالهم⁽³⁾، ويُعرفها بعضهم بأنّها العلم الذي يدرس تأثير المقام في معاني ملفوظات الأقوال. والمقام في الأصل، يتألف من: المشاركين في القول، ومن مكان القول، وزمانه، وهدفه، وموضوعه، وجنس الخطاب، وقناة التواصل⁽⁴⁾، استدعت طبيعة هذه المباحثة بما يحمله العنوان من لفظي «إبلاغية» و«إخبار» إلى أن تتخذ المنحى التداوليّ أساً في الكشف عمّا يؤديه السلوك اللغويّ لدى المتكلم في تعريفه الخبر أوتكبيره، من وظائف ينتج عنها تواصل بين المتكلم والمتلقّي، إذ التداولية تقوم في فلسفتها على حقيقة مفادها أن الوظيفة الأساسية للغات الطبيعيّة هي التواصل. يشير التداوليون إلى أنّه «ترتبط بنية اللغة بوظيفتها التواصلية ارتباطاً يجعل البنية انعكاساً للوظيفة»⁽⁵⁾، و«أنّ الجمل اللغويّة لا تتقل مضامين مجردة، وإنّما تؤدي وظائف تختلف باختلاف السياقات والمقامات المتنوّعة»⁽⁶⁾؛ أيّ إنّ هذا النظر يستلزم البحث في أمور من خارج البنية اللغوية كأحوال التخاطب التي يُجزز ضمنها

وما الذي دفع بالمتكلم إلى أن يخالف الأصل؟ وهل لمخالفته الأصل دلالة يفرضها المقام، وبالتالي مقصد المتكلم؟ وما هي الإبلاغية التي يُحققها المتكلم من مخالفته الأصل؟.

- عرض المصطلحات المفاتيح: تتطلب هذه المباحثة، مما يُعدّ جانباً منهجياً في تلك المدارس من عرض للمصطلحات المفاتيح، توضيح بعض المصطلحات التي يندرج البحث ضمنها.

× الإبلاغية: فرع من «اللسانيات» «تشمل كلّ ما يجاوز الجانبين الموضوعي والفكريّ للكلام، وكلّ ما يجاوز عملية إيصال الوقائع والأفكار عن طريق الإخبار والإعلام. إنّ عوامل مثل الاهتمام بعنصر من عناصر العبارة وإبرازه، وتناغم الأصوات اللغويّة، وإيقاع العبارة، ونبرة الملفوظ، ... كل ذلك داخل في مجال «الإبلاغية»⁽¹⁾، بينما نجد «أبو حمدان» جعل الإبلاغية ذات ارتباط بأبعاد نفسية تتوارى خلف النصّ الأدبيّ⁽²⁾. ومع أنّ هذه المباحثة تأخذ بذلك، ولا تُتكر ما للأثر النفسي من أهميّة في السلوك اللغويّ الذي ينتهجه المتكلم؛ إلا أنّها لا تقصّر «الإبلاغية» على ذلك، بل ترى أنّها تدرس التركيب اللغويّ بما يُحقّقه من «إفادة» للمتكلم بتبليغه أغراض المتكلم ومقاصده، ولعلّ الأبعاد العرفانيّة والسياقات المقاميّة مما يُسهّم في كثير من الأحيان في تحقيق التواصل بين المتكلم والمتلقّي. إذ عملية الإبلاغ تقوم على عمادين أساسيين، هما المتكلم والمخاطب.

× الإخبار: مصدر الفعل «أخبر» بمعنى أعلم، والإخبار «الخبر»، وهو ركن من أركان الإسناد في الجملة الاسمية، و«الإخبار» هو «الإسناد»، إلا أنّ

على ما يكون حاضراً، ومثال الثالثة: «رأيت الرجل» حيث دخلت اللام على ما هو معهود ذهنياً بين المتكلم والمخاطب.

المطلب الأول: مهاد وتأسيس:

• مفهوم الخبر، واحكامه: أطلق سيبويه على «المبتدأ والخبر» في الجملة الاسمية لفظ «المسند والمسند إليه»: إذ قال: وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدءاً⁽⁸⁾، فالمبتدأ هو كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية. وقد وصف سيبويه الخبر، أيضاً، بأنه هو المبنى على المبتدأ، كقولك: «عبد الله منطلق»؛ إذ ذكر عبد الله؛ ليبنى عليه «المنطلق»⁽⁹⁾. فالخبر عمدة في الكلام لا يستغنى عنه.

وقد حدّد الخبر كثير من النحاة، والمتأمل؛ يجد أنّ منهم من حدّد حدّ المناطقة، كالرّماني؛ إذ هو عنده «كلام يجوز فيه صدق أو كذب»⁽¹⁰⁾. ومنهم من حدّد حدّاً أشبه ما يكون حدّاً بنويّاً، مجسّداً للاتجاه الشكلي، وهذا ما لاحظته عند سيبويه في حدّه المبتدأ والخبر. وكذا عند ابن جنّي على أنّه «كل ما أسندته إلى المبتدأ وحدثت به عنه»⁽¹¹⁾. ويظهر الاتجاه الشكلي جليّاً عند ابن الحاجب، إذ الخبر عنده: «المسند المجرد... عن العوامل غير الصفات الواقعات مبدأ»⁽¹²⁾، وعند الزمخشري في حدّه المبتدأ والخبر بأنهما «الاسمان المجردان للإسناد»⁽¹³⁾ كما في قولك: زيد منطلق، ويقصد بـ«التجريد» إخلاؤهما من العوامل⁽¹⁴⁾. ومنه من نظر إلى الخبر نظرة وظيفية؛ فحدّه بأنه «هو الذي يستفيد السامع ويصير به المبتدأ كلاماً»⁽¹⁵⁾، وتابعه ابن يعيش،

المخاطب، بما يُحقّق تواملاً بين المتكلم والمخاطب. والحقيقة أنّ النظر في سياقات التخاطب المقامية، لا يعني، بأيّ حال من الأحوال، تجاهل سلوك المتكلم الإنتاجي، ولا يُفرض إليه؛ إذ إنّ ما يجريه المتكلم في التركيب اللغويّ من مخالفة لأصل من الأصول من مثل: تقديم أو تأخير، أو ذكر أو حذف، أو تنكير أو تعريف، متعلق بالسياقات المقامية ومراده، وما مخالفة الأصل النحويّ أو خرق الصناعة النحوية، أو خرق قاعدة من قواعد التخاطب إلا علامة وإشارة يدفع بها المتكلم المخاطب للوصول إلى مراده، وإن لم تكن تلك المخالفات مُحقّقة التواصل في ذاتها.

ولعلّ «مبدأ المناسبة» الذي ينصّ على أنّه «يبلغ كلّ عمل تواصلٍ إشاريٍّ رجحان مناسبتة بأقصى نسبة» هو أحد المبادئ الجزئية المهمة الذي يعبر عن فكرة تقديم ضمان يفرضي إلى أثر تأويلي يحظى باهتمام المخاطب⁽⁷⁾. ولعلّ الخروج عن الأصل المتمثل في «الإخبار بالنكرة» إلى «الإخبار بالمعرفة» يعدّ إحدى الضمانات التي يُقدّمها المتكلم للمخاطب من أجل البدء بعمليات التأويل، التي قد يستند فيها؛ ليحظى بقبول مناسب، إلى سياقات خارجية. بالإضافة إلى أنّ بعضاً منها يستند المخاطب في تفسيرها إلى مبادئ تداولية عرفانية تخضع في جزئياتها لعلم النفس الإدراكي، كما نرى ذلك في تقسيم النحاة لـ «ال» العهدية إلى العهد الذكري، والعهد الحضورى، والعهد الذهني، فمثال الأولى: قوله تعالى: «كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول» [المزمل، الآية 15، حيث دخلت اللام على اسم، سبق ذكره. ومثال الثانية قوله تعالى: «اليوم أكملت لكم دينكم» [المائدة، الآية 3، حيث دخلت

أقسامها، فهذا ابن الحاجب يقول: «المعرفة ما وضع لشيء بعينه، وهي: المضمرات والأعلام والمبهمات، وما عُرف بالألف واللام أو بالنداء أو المضاف إلى أحدها معنى»⁽²⁰⁾. وقد اختلفوا في أعرف المعارف، فمنهم من ذهب مذهب سيبويه إلى أن الضمير أعرفها لا يفتقر إلى الوصف كغيره من المعارف، ومن ثمّ العلم فأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، ثم ما فيه الألف واللام. وذهب ابن السراج إلى أن الاسم المبهم (= أسماء الإشارة والأسماء الموصولة) أعرف المعارف، فالمضمر فالعلم، ثم ما فيه الألف واللام. وذهب بعضهم، ومنهم الصّيمري⁽²¹⁾ إلى أن أعرف المعارف العلم، فالمضمر، فالمبهم من الأسماء، ثم ما عُرف بالألف واللام.

ولعلّ الناظر في حديث النحاة عن «المعرفة والنكرة» في الأبواب النحويّة ذات العلاقة يجد من دقّة التحليل ما لا يمكن نُكرانه، إلاّ أنّه يجد إبهاما في وضع حدّ لـ «لمعرفة» أو «النكرة» في باب «المعرفة والنكرة»؛ فإذا كان قد قرّر النحاة أن الأصل في اللفظ أن يكون «نكرة»، نحو: «رجل» و«فرس»، وأنّ «المعرفة» تُقابل «النكرة»، فإنّ هذا يعني أن الحديث عن أحدهما يوجب حديثا عن الآخر، وأنّ أحدهما سلب للآخر. وهذا يكون واضحا جليا في تعريف النكرة بالألف واللام (رجل، الرجل)، وكذا في التعريف بالإضافة (رجل، رجل الدين)، لكننا لا نجد مُقابلاً نكرةً لما عدّه النحاة معرفة كالأعلام؛ بل إنّ الضمائر، وأسماء الإشارة التي عدّت من المعارف عند النحاة لا تُمثل في حقيقتها معرفة، فهي «تعايير تختلف إحالتها بالضرورة، بحسب ظروف استعمالها، أي وفقا للمفوضها في السياق»⁽²²⁾. بل

بقوله: «وهو الجزء المستفاد؛ الذي يستفيد السّامع، ويصير مع المبتدأ كلاما تامّا»⁽¹⁶⁾، إذ برز، في حدّهم للخبر، ملمحٌ تداوليٌّ يُعد ركيزة من ركائز التداولية، وهو مبدأ «الإفادة»، فعلى المسند إليه تتوقّف حقيقة الخبر، التي هي إفادة المخاطب، فائتلاف المبتدأ مع الخبر يُشكّل ما يُعرف عند النحاة بـ «الجملة»، وهي وحدة اتّصال بين المتكلم والمتلقي، يحسن السكوت عليها. ومع أنّ أكثر حدّ النحاة لـ «المبتدأ والخبر» كان حدّا شكلياً، إلاّ أنّ جُلّ تحليلاتهم في هذا الباب جاءت، في أكثرها، تداولية.

خصّ النحاة الخبر ببعض الأحكام، التي أقرها من استقرائهم لكلام العرب، منها أنّ الخبر مرفوع بالابتداء، وأنّ يكون مطابقاً للمبتدأ في إفراده وتشبّيته وجمعه، وجواز حذفه إذا دلّ عليه دليل، وأنّ الأصل فيه أن يتأخر عن المبتدأ. وأنّ الأصل فيه أن يكون نكرة، إلاّ أنّه جاء معرفة في كثير من كلام العرب، ومجيئه معرفة، هو محور هذه المباحثة.

• تداولية التعريف والتنكير: أفرد النحاة بابا خاصا للحديث عن «المعرفة والنكرة» من حيث تعريفها وأنواعها، وقد كان للمعرفة والنكرة مساحة واسعة في النحو العربي إذ دخلت في معظم أبواب الدرس النحويّ، كباب المبتدأ والخبر، والحال والنعت، وغيرها.

حدّ النحاة النكرة بأنّها «ما وُضع لشيء لا بعينه، كرجل، وفرس»⁽¹⁷⁾ وعدّوها أصلا للمعرفة، وحُدّت «المعرفة» بأنّها «ما وضع لشيء بعينه»⁽¹⁸⁾ أو «ما أشير به إلى خارج مختص إشارة موضعيّة»⁽¹⁹⁾. وقد انتقل أكثر النحاة من تعريف «المعرفة» إلى بيان

التثوين علما على تذكيره.

وقد يُسلب من العلم دلالاته على العلمية في بعض التراكيب اللغوية، إذا جاء خبرا، كما في قولك: زيد زيد، إذ انتفت العلمية عن «زيد» الثانية، وأصبح دالا على معلومة جديدة بالنسبة إلى المخاطب، أي ثابت على ما عرفت، إذ لا يُقصد بالإخبار هنا لازم الفائدة، فلَمَّا كان الإخبار على هذا الوجه، كان العلم هنا بمثابة النكرة.

والعلم بحد ذاته لا يدل على مُعَيَّن في ظل وجود الآلاف ممن تسموا بهذا العلم، فكان العلم هنا بمثابة النكرة إلا إذا اكتسب تعريفه بوجه من مثل: أنه لم يكن أحد قد تسمى به غيره، أو أن يُذكر العلم منسوبا لآبائه ممن ينفي اشتراك غيره معه، أو أنه اكتسب التعريف بالعرف الاجتماعي في محيطه الذي يعيش فيه، فيكون للشخص الواحد اسما يكون بمثابة علامة تميّزه عن غيره⁽²⁹⁾. «فالتعريف الذي وجده النحاة في الاسم العلم، مثلا، أساسه عر في اجتماعي، وأنه لا معنى للتعريف (بالمعنى الذي أعطاه النحاة لهذا المصطلح) في أسماء الإشارة وفي الضمائر الشخصية (المتكلم والمخاطب) إلا بفضل المقام وسياق الحال»⁽³⁰⁾، فأسماء الإشارة والأعلام والمعرف بـ«ال» ما هي إلا أفعال يستعملها المتكلم أو الكاتب بوصفها صيغا لغوية تمكّن المستمع أو القارئ من تحديد شيء ما، إذ يستعملها الكاتب أو المتكلم بما يفترضه من أنها تحيل إلى أشياء يعرفها القارئ أو المستمع؛ فتشكل تواسلا ناجحا بينهما⁽³¹⁾.

ومن الطريف أن نختم بإشارة طريفة لابن مالك يقول فيها: «من تعرّض لحد المعرفة عجز عن

قد يجري الأمر على ما كانت فيه «ال» للجنس، إذ سلب منها قيمة التعريف مع أنها تحمل بنية التعريف شكلا، كما في قول الشاعر⁽²³⁾:

ولقد أمرُّ على اللّثيم يسبني

فمضيتُ ثمّت قلت لا يعنيني
فتعريف اللّثيم هنا باللام لا يُمثّل قيمة تعريفية لأنّه لا يشير إلى واحد بعينه. ومثله: «ما يحسن بالرجل خير منك». إلى هذا أشار الأسترباذي بقوله: «كل تعريف، لا معنى للتعريف فيها إلا التي للمعهود الخارجي»⁽²⁴⁾، بل نجد من النحاة من يشير إلى أن «الألف واللام أبهم المعارف، وأقربها من النكرات»⁽²⁵⁾، وقد ذهب الأسترباذي⁽²⁶⁾ إلى أنه ليس بشيء قول من يرى أن اللام تكتسب تعريفا من الإشارة إلى ما في ذهن المخاطب من ماهية الشيء المعرف، كمعرفته ماهية الذئب في قوله تعالى: «وأخاف أن يأكله الذئب» [يوسف، الآية 13؛ لأن هذه الفائدة يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام، فالحق أن تعريف اللام في مثله لفظي، كما أن العلمية في نحو أسامة لفظية، كما يجيء في الأعلام⁽²⁷⁾. ولكن ما يلتفت إليه، هنا، هو لجوء بعض النحاة في تبيان المعرفة من النكرة إلى ضوابط تداولية عرفانية تتعلق بالأرضية المشتركة بين المتكلم والمخاطب، ف «إذا أردت واحدا بعينه معهودا بينك وبين المخاطب، كقول القائل: لقيت رجلا؛ فيقول المخاطب: وما فعل الرجل؟ أي المعهود بيني وبينك في الذكر»⁽²⁸⁾، فلفظ «الرجل» اكتسب تعريفا لما عُهد من سبق ذكره.

وقد يُعدُّ «العلم» الذي حُكم عليه بأنه أعرف المعارف عند بعض النحاة نكرة في سياق استعماله، كأن تقول: «مررت بسيبويه وسيبويه آخر»، فكان

تَجَدُّرُ الإِجَابَةِ عَنْ تَسَاؤُلٍ كَانَ يُلْحَقُ عَلَى الْبَاحِثِ،
 لَهُ أَمِيَّتُهُ فِي هَذِهِ الْمُبَاحَثَةِ، يَتِمُّثَلُ فِي عَمْدَةِ النُّحَاةِ فِي
 الْحُكْمِ عَلَى أَنَّ هَذَا أَصْلٌ، وَهَذَا مُخَالَفٌ لَهُ. فَمَا هِيَ
 الضُّوَابِطُ الَّتِي اسْتَدَّتْ إِلَيْهَا النُّحَاةُ فِي الْحُكْمِ عَلَى أَنَّ
 الْأَصْلَ فِي الْحَالِ، مِثْلًا، أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً، وَأَنَّ الْأَصْلَ
 فِي صَاحِبِهِ الْمَعْرِفَةُ؟ وَمَاذَا عَدَّوْا الْأَصْلَ فِي الْمَبْتَدَأِ
 الْمَعْرِفَةِ، وَالنَّكْرَةَ أَصْلًا فِي الْإِخْبَارِ؟ هَلْ كَانَ مَعْيَارُهُمْ
 «الكَثْرَةُ» فِيمَا وَجَدُوهُ مِنْ اسْتِقْرَائِهِمْ لِكَلَامِ الْعَرَبِ؟
 أَمْ أَنَّ هُنَاكَ ضَابِطًا آخَرَ اسْتَدَّتْوْا إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ؟ كُلُّ
 هَذِهِ التَّسَاؤُلَاتِ الْمَشْرُوعَةُ قَدْ يَجِبُ عَنْهَا الْبَاحِثُ
 بِزَعْمِ قَدْ لَا يَخْلُو مِنْ غَلْوٍ وَإِسْرَافٍ مَفَادِهِ أَنَّ قَضِيَّةَ
 اعْتِمَادِهِمُ الْأَصْلَ فِي الشَّيْءِ تَعُودُ إِلَى أبعادِ تَدَاوُلِيَّةِ
 وَأُخْرَى عَرَفَانِيَّةِ تَتَعَلَّقُ بِقَضِيَّةِ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، عَلَى
 الْأَقْلَى فِي مَجَالِ الْإِبْتِدَاءِ بِالْمَعْرِفَةِ وَالْإِخْبَارِ بِالنَّكْرَةِ، إِذْ
 إِنَّ الْخَطَابَ، فِي أَصْلِهِ، عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَالْمُخَاطَبِينَ
 قَائِمٌ فِي أُسَاسِهِ عَلَى نِيَّةِ التَّوَاصُلِ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَحْدُثَ
 ذَلِكَ التَّوَاصُلُ إِلَّا إِذَا انْبَنَى الْكَلَامُ فِي أُسَاسِهِ عَلَى
 قَدَرٍ مُشْتَرَكٍ، بَيْنَ الْمُتَخَاطَبِينَ، يُؤَسِّسُ لِعَمَلِيَّةِ الْإِبْلَاحِ،
 فَكَانَ هَذَا الْأَسَاسُ هُوَ الْمَبْتَدَأُ الْمَعْرِفَةُ: «فَالْإِخْبَارُ
 عَنِ النَّكْرَةِ لَا فَائِدَةَ فِيهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: رَجُلٌ
 قَائِمٌ، أَوْ رَجُلٌ عَالِمٌ، لَمْ يَكُنْ فِي هَذَا الْكَلَامِ فَائِدَةٌ؛
 لِأَنَّهُ لَا يُسْتَنْكَرُ أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ قَائِمًا وَعَالِمًا، فِي الْوُجُودِ،
 مِمَّنْ لَا يَعْرِفُهُ الْمُخَاطَبُ»⁽³⁴⁾. وَأَمَّا الْقَدْرُ الْآخَرُ مِنْ
 الْكَلَامِ، وَهُوَ هُنَا، الْخَبْرُ فَإِنَّهُ يَمْتَلِئُ الْمَعْلُومَةَ الَّتِي
 يَمْلِكُهَا الْمُتَكَلِّمُ، بِيَدِ أَنَّهَا جَدِيدَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُتَلَقِّيِ،
 فَكَانَ حَقُّهَا أَنْ تَكُونَ نَكْرَةً، فَ«الْإِخْبَارُ بِمَا أَحَاطَ عَلَيْهِ
 [= عِلْمُ الْمُخَاطَبِ بِهِ خَارِجٌ عَنِ الصَّوَابِ»⁽³⁵⁾؛ «لَأَنَّ
 الْفَرَضَ مِنَ الْإِخْبَارِ إِفَادَةُ الْمُخَاطَبِ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ،
 وَتَنْزِيلُهُ مَنْزِلَتَكَ فِي عِلْمِ ذَلِكَ الْخَبْرِ»⁽³⁶⁾. (أَنْظُرْ

الوصول إليه دون استدراك عليه؛ لأنَّ من الأسماء
 ما هو معرفة معنًى، نكرة لفظًا، وعكسه، وما هو في
 استعمالهم على وجهين»⁽³²⁾. فإشارة ابن مالك، هنا،
 إشارة تداوليَّة تبيِّن أنَّ اللفظ يكتسب تعريفًا أو تنكيرًا
 من سياق الاستعمال؛ إذ إنَّ من الألفاظ ما هو في
 أصل وضعه يكون معرفة، لكنه في سياق الاستعمال
 يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ نَكْرَةٌ، أَوْ الْعَكْسُ. مِنْ ذَلِكَ مَا عَرَّفَ
 بِالْأَلْفِ وَوَلَامِ الْجِنْسِ فَقَدْ يُعْطَى حُكْمَ الْمَعْرِفَةِ تَارَةً، وَقَدْ
 يُعْطَى حُكْمَ النَّكْرَةِ تَارَةً أُخْرَى، «فإنه من قبل اللفظ
 معرفة، ومن قبل المعنى لشياعه نكرة، فلذلك يجوز
 أن يوصف بمعرفة اعتبارًا بلفظه وهو الأكثر، ويجوز
 أن يوصف بنكرة اعتبارًا بمعناه نحو: مررتُ بالرجل
 خير منك. وعلى ذلك حمل المحققون قوله تعالى:
 «وَأَيُّ لَهْمِ اللَّيْلِ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ» [يس، الآية 37،
 فجعلوا «نسلخ» صفة الليل، والجمل لا يوصف بها إلا
 النكرات»⁽³³⁾.

• تَدَاوُلِيَّةُ الْأَصْلِ وَالضَّرْعِ فِي التَّعْرِيفِ
 وَالتَّنْكِيرِ: قَدْ يَكُونُ مِنَ الضَّرُورِيِّ، هُنَا، الْإِشَارَةُ إِلَى
 أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَصُولِ الَّتِي تُعَدُّ مُسَلِّمَةً مِنَ الْمَسَلَّمَاتِ،
 أَوْ حَتَّى مَا خَالَفَتْ أَصْلًا مِنَ الْأَصُولِ، قَدْ لَا تَنَالُ
 حَظُّهَا مِنَ الْعِنَايَةِ، وَيُكْتَفَى بِالْإِشَارَةِ إِلَيْهَا عَلَى أَنَّهَا
 أَصْلٌ أَوْ مُخَالَفَةٌ لِلأَصْلِ دُونَهَا مَحَاوَلَةٌ مِنْهُمْ (=)
 أَعْنِي النُّحَاةَ فِي تَنَاوُلِ أبعادِهَا. وَلَا نَعْدَمُ فِي الدَّرْسِ
 اللَّغْوِيِّ أَنَّ نَجْدَ كَثِيرًا مِنْ تِلْكَ الْأَصُولِ الَّتِي قَدْ مَرَّ
 عَلَيْهَا أَغْلَبُ النُّحَاةِ مَرُورًا سَرِيعًا، مِنْهَا الْقَضِيَّةُ الَّتِي
 هِيَ مَدَارُ هَذَا الْبَحْثِ حَيْثُ لَمْ تَتَلَّ حَظُّهَا مِنَ الْعِنَايَةِ،
 بَلْ نَدَّرَ مَا تَجَدُّدٌ، فِي حُدُودِ عِلْمِ الْبَاحِثِ، نَحْوِيًّا مِنْ
 الْقَدَمَاءِ بَلَّهَ الْمُحَدِّثِينَ قَدْ أَشَارَ إِلَى مَوَاضِعِهَا وَدَلَّالَتِهَا،
 أَوْ وَضَعُ ضَوَابِطِ لَهَا.

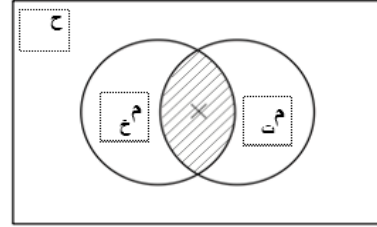
(الشكل)

عنصر سبق بناؤه في فضاء ما (ف) بحيث يكون (س(أ)) صحيحا في هذا الفضاء.

(يدل س على الخاصية المعينة من خلال اسم الجنس س الذي يمكن أن يكون بسيطا أو مركبا)⁽³⁸⁾.

• الجوانب التواصلية في مخالفة الأصل:

لما كان الإخبار بالمعرفة في الجملة الاسمية خارجا عن النسق التواصلية الذي جاءت عليه الحقيقة بالإخبار بالنكرة من إفادة المخاطب؛ فإن هذا الخروج المتمثل بتعريف الخبر أيا كان نوعه أو درجته ليس بالمجان؛ وإنما جاء لدلالة لا يمكن الوصول إليها، في كثير من الأحيان، إلا بمعرفة إرادة المتكلم، أو بسياق الحال؛ وما هذا الخروج؛ أعني تعريف الخبر بدلا من تنكيهه، إلا سلوك إنتاجي سلكه المتكلم لبيان اختلاف الدلالة، وليس معرفة الدلالة؛ إذ الفائدة عند المتلقي لا تحصل من التركيب، بل من حدس المتلقي وخبرته، ومن الأحوال التي أنتج فيها التركيب بأبعاده النفسية أو التداولية أو كليهما معا، ويكون المتكلم ناجحا في خطابه بقدر ما يقدم للمتكلم من معلومات جديدة يجهلها المخاطب، ولا يتأتى ذلك إلا بمعرفة ما يملكه المخاطب من معلومات، فلو افترضنا أن المتكلم (أ) والمخاطب (ب) يعرفان زيدا، لكن المخاطب يجهل قيام زيد، وأراد المتكلم إبلاغ المخاطب بقيامه، لسلك المتكلم سلوكا إنتاجيا يُعبر فيه عن ذلك يتمثل في «تعريف» المعلومة المشتركة بينهما، وتنكير المعلومة التي يجهلها المخاطب، فيقول: «زيد قائم»، فالمعرفة والنكرة بالنسبة إلى المخاطب⁽³⁹⁾ لا المتكلم. وإلى مثل هذا أشار التداوليون، ومن قبلهم النحاة العرب، «إلى أن المتكلم يستعمل حداً مُعرِّفاً لدعوة المخاطب إلى التعرف إلى ذات ما، متوافرة في مخزونه



فالمبتدأ المعرفة يمثل القاسم المشترك بين المتكلم والمخاطب، وهو يمثل المنطقة المظلمة، ويمثل الخبر ما يُعرَّف عند التداوليين ببؤرة الجديد، وهي البؤرة المسندة إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب، وهي المعلومة التي لا تدخل في القاسم الإخباري المشترك بين المتكلم والمخاطب⁽³⁷⁾.

و«تكتسب الفضاءات الذهنية عناصرها بواسطة الوسائل اللغوية؛ فللمركبات الاسمية النصيب الأوفر في بناء العناصر في الفضاءات، وبذلك تتعقد علاقة ثنائية بين اللغوي ونظرية الفضاءات الذهنية، وفعلا لا يكون للمركب الاسمي، إن كان مبنياً بواسطة أداة التعريف (أل) أو من خلال أداة التنكير، الأثر نفسه في فضاء ما. فالمركب الاسمي (الواقع معرفة) (أل + س) يدل على عنصر سبق بناؤه في الفضاء، في حين يبني المركب الاسمي (الواقع نكرة) (س) عنصرا جديدا في الفضاء. ويصف (فوكونيني) هذا الفرق من خلال القاعدتين التاليتين:

أداة التنكير: إنَّ المركب الاسمي (الواقع نكرة) م س، في تعبير لغوي ما، يبني، في فضاء ما، عنصرا جديدا (ع) بحيث يكون (س ع صحيحا في الفضاء. أداة التعريف: إنَّ المركب الاسمي (الواقع معرفة) (أل + س)، في تعبير لغوي ما، يدل على

إلا أن تعريف الخبر، في بعض الأحيان، قد يحول دون تحقيق التواصل والتفاهم بين المتكلم والمخاطب في محاولة فهم المراد، ويمثل خرقاً واضحاً لقاعدة الأسلوب أو ما يُعرف بقاعدة الجهة، ومفادها أن يتجنب المتكلم حدوث اللبس في تعبيره⁽⁴¹⁾. وبما أنه لم يكن تعريف الخبر عند المتكلم بالمجان؛ وإنما جاء به من أجل تحقيق «الإفادة» للمتكلم، وكان لا غنى عن الإخبار بالمعرفة في سياق التواصل الذي يُعبّر فيه عن مقصدية المتكلم، نشأت، عند النحاة، قاعدة تداولية أخرى تُعرف بقاعدة «أمن اللبس».

- التباس الخبر المعرفة بالمبتدأ: اشترط النحاة؛

لئلا يحدث لبس، وجوب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر إذا تساوى في التعريف، وكان كل واحد منهما صالحاً لأن يكون مبتدأ، ولا دليل على أيهما المبتدأ أو الخبر، كما في قولك: زيد أخوك، فكل منهما يصلح لأن يكون مبتدأ أو خبراً في سياقه، وقد وضح ذلك ابن حمدون، فقال: «وقوله» زيد أخوك، هذا يُقال لمن عرف زيداً بعينه، ولا يعرف كونه أخاً له، وأردت أن تُعرفه بأخوته. وأما إن كان يعرف أن له أخاً ويجعل أنه عين زيد وأردت أن تُعرفه به؛ فإنك تقول: أخوك زيد. فكل واحد منهما صالح للخبر عنه بالآخر، لكنّ الفرض مختلف لا يتبين إلا بتقديم المحكوم عليه»⁽⁴²⁾. وقد ينعكس المعنى بالتقديم في نحو «أكبر مني أكبر منك»، لذا وجب تقديم المحكوم عليه، ومثله في التراكيب اللغوية التي يُحصر فيها الخبر، نحو: إنَّما زيد قائم، وما زيد إلا قائم.

وأما إذا أمن اللبس لوجود قرينة دالة على تبيين المبتدأ من الخبر، فتقديمه وتأخيره سيان، كما في قولهم: أبو يوسف أبو حنيفة، إذ المراد تشبيه أبي

الذهني، ويستعمل حداً منكراً لدعوة المخاطب لبناء ذات ما، بحسب الخصائص المرصودة في هذا الحد. فالحدُّ المعرف يحيل على ما هو مشترك بين المتكلم والمخاطب. ف«زيد» في جملة «زيد منطلق» يشكّل محور الخطاب، الذي يشترك في معرفته كل من المتكلم والمخاطب، وعليه يُعتمد تحقُّق التواصل بينهما⁽⁴⁰⁾، بينما يشكل الخبر النكرة «منطلق» المعلومة الجديدة التي تُحقِّق «الإفادة» للمخاطب.

ولو افترضنا أن المخاطب لا يعلم حقيقة قيام زيد؛ لكنه يثبت أن قياماً قد حصل من زيد أو من عمرو، فإن دور المتكلم الذي يعلم قيام زيد، تتحدّد في إعلامه ذلك، وحينها يتلفظ المتكلم بالتركيب «زيد القائم»؛ ليقصر القيام على زيد دون غيره. (أنظر الشكل)



فالتكلم بما يملكه من معلومات يمثل الدائرة الكبرى التي تحيط بالحدث التواصلّي بجميع أبعاده، تتمثل بقيام زيد دون غيره، إضافة إلى معرفته من عدم إثبات المخاطب القيام لزيد.

• الإخبار بالمعرفة وأمن اللبس: وإذ قد تبين لك أن السلوك اللغوي الذي يسلكه المتكلم في تعريف الخبر لم يكن مجانياً، إذ هو بهذا السلوك يُفصح عن مراده الذي يتشكّل فهمه وفق مُعطيات سياقية،

ولوقصد المتكلم بلفظ «المنطلق» الوصف لتتابع المتكلم كلامه، ولقال، مثلا: زيد المنطلق أخي، حينها يتعين أن «المنطلق» وصف لا خبر.

• ضوابط الإخبار بالمعرفة:

أولا: الإخبار بالمعرف بـ«ال»: ما يفيد الخبر في حال التعريف لا يفيد في التكرير تبعاً للمتكلم والمخاطب والمقام، فالفائدة المتحصلة بالإخبار بالمعرف بـ«ال» غير الفائدة المتحصلة من الإخبار بالنعرة، ففي الجملتين: «زيد منطلق» و«زيد المنطلق» الإسناد واحد، من حيث إن لهما توزيعاً واحداً، فـ«زيد» في الأولى يُحكم عليه بأنه «مخبر عنه»، و«منطلق» مخبر به، وكذلك في الثانية إذ هما متساويان في التعريف، فالمتقدم منهما «مخبر عنه» والمتأخر «مخبر به»؛ إذا لا تقديم ولا تأخير يؤثر في معنى الإخبار، ولكن الفرق الأساسي يبرز في «المخبر به» نكرة في الأولى، بينما هو معرفة في الثانية، وهذا مما ولد فرقا دلالياً بينهما. ففي «زيد منطلق» يخبر المتكلم المخاطب عن انطلاق زيد، وهو لا يعلم أن انطلاقاً كان، لا من زيد ولا من غيره، فأنت تفيده بأن انطلاقاً قد حدث، ولا يمنع ذلك من أن يكون غيره، أيضا، في انطلاق؛ فيكون المتكلم قد أفاد المخاطب معلومة يجهلها، فـ«منطلق» هنا، تمثل بؤرة جديد» في عرف الوظيفيين. أما في «زيد المنطلق» فإن المتلقي يعرف أن انطلاقاً ما كان، ولكن لا يعلم ممن وقع، فالمتكلم يخبر المخاطب عن «المخبر عنه»⁽⁴⁶⁾. فالمخاطب حصل على فائدة أخرى في أن حدث الانطلاق كان من زيد وحده فأفرده بالانطلاق دون غيره؛ فالفائدة كانت في نسبة الإسناد إلى زيد.

يوسف بأبي حنيفة لا العكس، فـ«أبو يوسف محكوم عليه» تقدم أم تأخر.

ولكن يبقى التساؤل قائما حول بعض التراكيب من مثل تركيب: «أكبر منك أعرف منك» ألا يمكن أن يكون حدس المتكلم، والعرف عند أبناء المجتمع دليلا على أن المبتدأ هو «أكبر منك» أتقدم أو تأخر؟!

- التباس الخبر المعرفة بالنعت: أجاز النحاة أن يكون الخبر معرفة شرط أن يؤمن التباسه بالوصف، وأما إذا خيف لبس فإنه يتوسط ضمير فصل⁽⁴³⁾ بين المبتدأ وخبره إذا كان الخبر معرفة أو مضارعا له في امتناع دخول حرف التعريف عليه، كأفعل من كذا؛ ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت، وليفيد ضربا من التوكيد⁽⁴⁴⁾، كما في قوله تعالى: «والله هو السميع» [المائدة، الآية 76، وقول النحاة: «زيد هو المنطلق» حتى إن ضمير الفصل قد يدخل بين المبتدأ والخبر مع أنه أمن اللبس، كقوله تعالى: «وكنّا نحن الوارثين» [القصص، الآية 58، إذ الضمائر لا تتعت، وقد أجاب عن ذلك ابن يعيش بقوله: «الأصل أن لا يقع الفصل إلا بعد الاسم الظاهر مما يوصف، فلما ثبت هذا الحكم للظاهر، أُجري المضمّر مجراه، وإن كانت المضمرات لا تتعت، إذ كان أصله المبتدأ والخبر»⁽⁴⁵⁾.

والحقيقة أن الباحث، يرى أن الإخبار بالمعرفة لا يُعدّ ملبسا بالصفة، فعندما نطق، مثلا، بجملة: «زيد المنطلق»؛ فإنها تعدّ جملة تامة يحسن السكوت عليها؛ أي إنها تحقّق إبلاغا تاما، يُقصد منه، على ما ذكره الجرجاني، قصر حدث الانطلاق على زيد.

وممّا حمله الزمخشريّ على ما قاله الرّازي في «زيد المنطلق»، قوله تعالى: «وأولئك هم المفلحون» [البقرة، الآية 5؛ ف «معنى التعريف في «المفلحون» الدلالة على أن المتقين هم الناس الذين عنهم بلغك أنهم يفلحون في الآخرة، كما إذا بلغك أن انسانا قد تاب من أهل بلدك فاستخبرت من هو؟ فقيل: «زيد التائب»، أي هو الذي أخبرت بتوبته⁽⁴⁹⁾؛ إذ يبين الزمخشريّ بما افترضه من مقام تخاطبيّ أنّ «ال» هنا عهديةٌ. وقد يتعيّن أنّ «ال» الجنسية، فقال: «أو على إنهم الذين إن حصلت صفة المفلحين، وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية، فهم هم، لا يعدّون تلك الحقيقة؛ كما تقول لصاحبك هل عرفت الأسد وما جبل عليه من فرط الإقدام» إن زيدا هو هو⁽⁵⁰⁾؛ فأفاد تعريف «المفلحون بـ«ال»، هنا، تعظيما لهم، وإعلاء من شأنهم، بتمييزهم عن غيرهم، ما كان الإخبار بالكرة مفيداً أيّاه.

وإذ قد تبين لك أنّ «ال» حمالة أوجه في أنّ تتعيّن دلالتها على القصر في مقام ما، فإنّ بعضاً من السياقات الخارجيّة يمنع ذلك؛ فإنّ يُقصر «الانطلاق» على «زيد» في قولنا «زيد المنطلق» في مقام الحدث، غير مانع من أنّ يكون عمرو هو المنطلق في مقام حدث آخر؛ أي إنّ صفة الانطلاق غير مخصوصة بزيد وحده عبر الأزمان، وإن كانت محصورة به في هذا المقام. وهذا يستدعي النظر في دلالة تعريف «الصمد» في قوله تعالى: «اللّه الصمد» [الإخلاص، الآية 2، ولماذا أخبر بالمعرفة، هنا، دون النكرة؟

اختلّف النحاة في إعراب (اللّه الصمد) على أوجه ستّة، ونكتفي، هنا، بإيراد ما نراه الأقرب إلى

وقد أشار الرازي إلى أنّ الألف واللام تحتمل العهدية، كما تحتمل الجنسية، فقال: «وإذا قلت: زيد المنطلق، أو زيد هو المنطلق، فاللام في الخبر تفيد انحصار المخبر به في المخبر عنه، مع قطع النظر عن كونه مساويا له، أو أخصّ منه. ثمّ إنّها إمّا أن تكون لتعريف المعهود السابق، وذلك مثل إذا ما اعتقدت وجود انطلاق معين، ولكن لا تعلم أنّ المقصود به زيد أو عمرو، فإذا قلت: «زيد المنطلق»، عينت أنّ صاحب ذلك الانطلاق المعين هو زيد، فقد أفاد حصر ذلك الانطلاق المعين في زيد. وإمّا لتعريف الحقيقة؛ فتكون بوضعه مفيدا للحصر، مثلا إذا قلت: زيد المنطلق وأردت به حقيقة المنطلق مع قطع النظر عن شخصيّتها وعمومها أفاد الحصر، فإنّ أمكن الانحصار نُزل الكلام على حقيقته وإلّا جُعِل للمبالغة⁽⁴⁷⁾.

وممّا يلفت الانتباه في قول الرازي السابق أنّ دلالة «ال» في «المنطلق» يُحكم عليها بأنّها عهدية أو جنسية باعتبار مقاصد المتكلمين، وتبعاً لمقامات التخاطب وهو مبدأ تداولي، ممّا يفضي إلى تفاوت في درجة الحصر، حيث إنّ دلالة الحصر في «ال» الجنسية أوسع منها في «ال» العهدية. وقد كان الدسوقي أكثر وضوحا في التعبير عن ذلك، حيث تعريف العهد عنده لا يفيد الحصر؛ لأنّ الحصر إنّما يُتصور فيما يكون فيه عموم كالجنس، فينحصر في بعض الأفراد، والمعهود الخارجي لا عموم فيه، بل هو مساوٍ للجزء الآخر، فلا يصدق أحدهما بدون الآخر، وحينئذ فلا حصر، وهو ظاهر في قصر الأفراد. وأمّا قصر القلب فيأتي في المعهود أيضا، فيقال لمن اعتقد أنّ ذلك المنطلق المعهود هو «عمرو» والمنطلق «زيد» أي لا «عمرو» كما نعتده⁽⁴⁸⁾.

الصواب، وبما ينسجم مع هذه المباحثة، وهو عدُّ لفظ الجلالة (الله) مبتدأ، و(الصمد) خبراً.

والصمد: الذي لا يطعم، وقيل: السيد الذي ينتهي إليه السؤدد، وقيل: الصمد الدائم الباقي بعد فناء خلقه، وقيل هو الذي يصمد إليه فلا يقضى دونه، وهو من الرجال الذي ليس فوقه أحد، وقيل: الصمد الذي صمد إليه كل شيء، أي الذي خلق الأشياء كلها لا يستغني عنه شيء، وكلها دالٌّ على وحدانيته. وقال أبو عمرو: الصمد، من الرجال، الذي لا يعطش ولا يجوع في الحرِّ (51)؛ وأنشد:

وسارية فَوْقَهَا أَسْوَدُ

بِكَفِّ سَبَبَتِي ذَفِيفِ صَمْدٍ

وأجمع أهل اللغة على أن الصمد هو السيد الذي ليس فوقه أحد، الذي يصمد الناس في أمورهم وحوادثهم (52). وقد كان العرب في الجاهلية يطلقون على كل ما يعبدون من أصنام صمداً لاعتقادهم أنه لا يستغني عنه في المهمات، فكان حقا عليهم طاعته، فإذا قلت (الله صمد) بتكثير المخبر به، أفدت المخاطب معلومة جديدة، تثبت فيها الصمديَّة لله، لكنك لا تفهيا عن غيره، فجاز لك التشريك به مع غيره، كما في قولك: زيد منطلق وعمرو ولما كان هذا مخالف للحقيقة، ولما فيه من منافاة لوحدانية الله، وإشراك غيره بصفاته، جاء تعريف المخبر عنه بـ«ال».

وبحسب أطروحة «السلسلة السببية» ل (ميل كرييك) (Mill-Kripke) في تعيين مراجع للأسماء الأعلام فإنه «توجد في البدء» تسمية «أوليَّة حيث يُسند اسم علم ما إلى شيء ما بتعيين هذا الشيء وعلى نحو إشاري (Ostensive) وذلك بجارحة من

الجوارح على سبيل المثال، أو على نحو وصفي، ثم يتسنى لسائر الجماعة اللسانية أن تتعلم استخدام الاسم العلم، على اعتبار أنه يتعين على الفرد الذي تعلم الاسم العلم أن يكون مقصد استعمال هذا العلم بنفس إحالة الفرد الذي علمه إياه» (53). من هذه الأطروحة يمكن تفسير العبارة، فيما لو كان لفظ (الصمد) نكرة، فالصمد في استعمال الناس السيد الذي يصمد الناس في أمورهم وحوادثهم، «فالات» صمد، و«العزى» صمد؛ ولما كان هذا الأمر هو المشهور عند القوم، جيء بـ (أل) لتولد قيمة حجاجية تتمثل في «قصر صفة الصمديَّة على الله تعالى» (54)، وهو قصر قلب لإبطال ما تعودده أهل الشرك في الجاهلية من دعائهم أصنامهم في حوائجهم والفرع إليها في نوائبهم حتى نسوا الله» (55)، ونفيها عن كل من وُصف بها من الناس أو معبوداتهم. فإثبات الصمديَّة لله وحده، ونفيها عن سواه، أعطى بُعداً تداولياً حجاجياً يتمثل في شيئين: أولهما: القدر فيمن وُصف بصفة الصمديَّة غير الله، إذ هم ليسوا أهلاً لها، وثانيهما: نقل الصمديَّة من باب «الوصف» إلى باب «العلمية» التي لا يُشاركه بها أحد.

فانظر إلى بلاغة الإخبار بالمعرفة في قوله تعالى: (الله الصمد)، وما تحمله من إبلاغية، لا يحملها الإخبار بالنكرة في هذا الموضع تحديداً، على خلاف ما صدر من تعميم عند بعض النحاة من أن فائدة الإخبار بالمعرفة أقل من فائدة الإخبار بالنكرة: «لأنك إنما تستفيد منه النسبة إلى المبتدأ لا ثبوته؛ لأنك تعلمه» (56).

ويظهر الاختصاص بالصفة على الحقيقة في قوله تعالى: «فأوجس في نفسه خيفة موسى، قلنا: لا تخف

وقد تجيء للدلالة على قصر جنس المعنى الذي تفيد به بالخبر على المخبر عنه على سبيل الأفراد، ولا يكون ذلك إلا بتقييد المعنى بشيء يخصه، نحو: هو الوفيّ حين لا تظنّ نفس بنفس خيرا؛ فتجعله وفيّاً وفاءً من نوع خاص، في الزمن الذي لا يفي فيه أحد؛ كما في قول الشاعر⁽⁶⁰⁾:

هو الواهب المائة المصطفى

ة إِمَّا مَخَاضًا وَإِمَّا عِشَارًا

فهو الواهب المائة هبة من نوع خاص، يتكرّر حالها في كلّ مرّة.

وقد تجيء دالة على ثبات الصّفة، كقول حسان⁽⁶¹⁾:

وإنّ سنام المجد من آل هاشم

بنوبنت مخزوم ووالدك العبد

فقوله: ووالدك العبد، أراد أن يثبت العبودية فيه، ثم يجعله ظاهر الأمر فيها، معروفاً بها⁽⁶²⁾.

فقوله: والدك العبد، استعملها حسان لثبوت شهرته بهذه الصفة وأنها قارةٌ فيه حتى عرف بها عند الناس، ولم يقصد قصر العبودية عليه لا حقيقة ولا مبالغة، ولو قال: ووالدك عبد، لما كانت صفة العبودية ظاهرة فيه.

وقد تقصر العبارة عن تأدية حق المتكلم، مثلاً، فيجيء بالخبر معرّفاً بـ«ال» ليصوّر في خاطر المتلقّي شيئاً غير معهود، وغير معلوم له، ولم يره، ثم يجريه مجرى ما عهد وعلم، كقول الشاعر⁽⁶³⁾:

هو الرّجل المشروك في جلّ ماله

ولكنّه بالمجد والحمد مفرد

كأنّه يقول للمخاطب: ضع في نفسك معنى قولك:

إنّك أنت الأعلى» [طه، الآيتان 67-68، فلمّا تملّكت هواجس الخوف موسى لما تخيّل من سعي الحبال والعصيّ التي ألقتها السحرة؛ جاءت الطمأنينة من عند الله، فكان تعريف المسند يشير إلى أنّه المختص بالتفوّق والعلو عليهم، ومنه تعريف المسند بـ«ال» في قوله تعالى: «ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون» [آل عمران، الآية 139، فلمّا تملّك الحزن أصحاب النبيّ عليه الصلاة والسلام، لما أصابهم من أنّهم لم يظفروا بالنصر، ولما أصابهم يوم أحد، جاءتهم البشري من الله سبحانه وتعالى أنّ النصر، والظفر بأعدائهم سيكون حليفهم.

وتعريف اللفظ بـ«ال» الجنسية قد يُخرج الكلام عن دائرة الحقيقة إلى حيز المبالغة. وهذا ما أشار إليه الجرجاني في حديثه عن القولة: «هو الشجاع»⁽⁶⁷⁾، إذ التلّفظ بهذه القولة يكون على سبيل المبالغة، في قصر المتكلم جنس المعنى (الشجاعة) على المخبر عنه (هو)، دون أنّ يعتدّ بغيره، فما أفاده الإخبار بالمعرفة، هنا، من مبالغة في شجاعة المخبر عنه، ومثله زيد هو الجواد، وهو العالم، حتى لتكاد أنّ تكون الشجاعة مقصورة عليه دون غيره على سبيل المبالغة لا الحقيقة، لا يمكن أنّ يفيدتها تركيب «هو شجاع»؛ إذ الإخبار بالنكرة أسند معلومة جديدة إلى المخاطب، في أنّ المخبر عنه اتّصف بالشجاعة على نحو ما، دون تبيان درجة الشجاعة هذه، ومنه قول مزرد بن ضرار⁽⁶⁸⁾:

فقد علمت فتیان ذبيان أنني

أنا الفارس الحامي الذّمّار المقاتل

أراد أنّه لا فارس سواه؛ لأنّ غيره من الفرسان لا

يعتدّ بهم ولا يُذكرون إذا ذُكر⁽⁶⁹⁾.

- يقصد به تعظيم الأمر وتهويله.

ثانياً: الإخبار بالمعرف بالإضافة: يأتي الخبر مُعَرَّفًا بالإضافة على حالين:

• مجيئه معرَّفًا بالإضافة مغايراً للمبتدأ في اللفظ، والمبتدأ هو الخبر.

أ. الإضافة إلى ضمير المخاطب: كما في قولك: زيد أخوك، وبشّر صاحبك، والأصل عدم جواز ذلك؛ إذ لا يحسن بك أن تُخبر المخاطب بأخوته لزيد، ولا بصحبته لبشر؛ إذ إخباره بذلك يقع في دائرة علمه؛ فالإخبار بما أحاط علم السامع أو المخاطب به خارج عن الصواب⁽⁶⁵⁾، ومع ذلك تجد جلّ النحاة يعدون الإخبار بهما مفيداً⁽⁶⁶⁾، فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلاماً مفيداً⁽⁶⁷⁾.

الحق أن مثل هذه التراكيب لا تحقّق تواصلًا بين المتكلم والمخاطب إلا إذا وجدت في مقامات تخاطبية تجعلها مقبولة على نحو ما، وهو ما افترضه بعض النحاة في مثل هذه التراكيب، ونحوها. وإلى مثل هذا أشار بعضهم إلى أنه يجوز أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين، نحو «زيد أخوك»، وأنت تريد أخوه في النسب، «إذا كان المخاطب يعرف زيدا على انفراد ولا يعلم أنه أخوه لفرقة كانت بينهما أو لسبب آخر، ويعلم أن له أخاً ولا يدري أنه زيد هذا فتقول له أنت: «زيد أخوك»، أي: زيد هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته، فتكون الفائدة في اجتماعهما وذلك هو الذي استفاده المخاطب، فمتى كان الخبر عن المعرفة معرفة فإنما الفائدة في مجموعهما، فأما أن يكون يعرفهما مجتمعين، وإن هذا هذا، فذا كلام لا فائدة فيه»⁽⁶⁸⁾.

رجل مشرّوك في جُلِّ ماله، ثم تأمل فلانا فإنك تستملي هذه الصورة منه، وتجده يؤديها لك نصّاً، ويأتيك بها كملاً⁽⁶⁴⁾. كأنّ هناك أناسا يُشترِك في أموالهم، ولكن هذا الرجل أتم وأكمل؛ لأن ذلك لا يتصوّر، فهذا من الأمور المتوهمة عند المتلقي.

ومثله ما أورده الجرجاني في تحليله لقول القائل: «هو البطل المحامي»؛ إذ هو مبني على معنى أن تقول لصاحبك: هل سمعت بالبطل المحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي أن يكون الرجل حتى يستحقّ أن يقال ذلك له وفيه، فإن كنت قتلتة علماً وتصورته حقّ تصوّره فعليك صاحبك واشددّ به يدك فهو ضالّتك وعنده بُعَيْتَكَ وطريقه طريق قولك: هل سمعت بالأسد وهل تعرف ما هو فإن كنت تعرفه فزيد هو هو بعينه.

وقد يجيء تعريف المسند لتهويل الأمر وبيان عظّمته، كما في قول النبي عليه الصلاة والسلام: «الحمو الموت» في بيان شدة الخطر الذي يأتي من الحمو.

* الضابط: يخبر بالوصف المعرف بـ«ال» إذا

كان:

- يقصد بالمسند إليه تمييزه عن غيره.

- يقصد بالمسند إليه القصر (الإفراد) على سبيل التعيين، والتخصيص.

- يقصد بالمسند إليه الإفراد على سبيل المبالغة.

- يقصد بالمسند إليه إثبات صفته على حال لا ينكرها عليه أحد، ولا يشك فيها شاك.

وَمِمَّا يسوغ الإخبار بالمعرفة في التركيب السابق وأمثاله، ما يُحدثه المتكلم من تنغيم، يُخرج التركيب من جملة خبرية إلى جملة إنشائية، تتمثل في الاستفهام، فيتعين مقصد المتكلم بالاستفهام عن زيد فيما إذا كان أبا للمخاطب أم لا. وهذا ما قد يفيد الخبر النكرة إذا أريد به الاستفهام، كقولنا: زيد كريم؟

ب. الإضافة إلى ضمير المتكلم: كما في قولك: زيد أخي، فالإضافة فيه أن المخاطب يعرف أن للمتكلم أبا، ويعرف زيدا بعينه، فالإضافة هي إفادة النسب بين المتكلم وزيد⁽⁷⁰⁾، أي إن المتكلم، هنا، أراد بيان صلته بزيد، ومثله: هذا أخي، ومحمد صديقنا.

وقد يرد من العبارات - وهذا غير مقصور على الخبر المضاف بل حتى على الخبر المفرد النكرة كالثلج أبيض، والنار حارة - ما يكون ظاهره غير مفيد؛ لأنه معلوم معروف كما في: «الله ربنا» ومحمد نبينا، هذا وإن كان معروفا معلوما؛ فإنه قد يرد في سياقات مقامية تجعله بلاغا تاما، من ذلك: أن يُقال للكافر الجاحد الذي يُعرف بجهل ذلك، مع أنه معروف عند المؤمنين⁽⁷¹⁾، ومن يعرف بجهل ذلك فإنه ينزل بمنزلة من يُخبر بشيء لا يعرفه⁽⁷²⁾. أو أن يُقال من باب التعظيم والتحميد لطلب الثواب به، فإن المسبح يسبح وليس يريد أن يفيد أحدا شيئا، وإنما يريد التقرب إلى الله بقول الحق، وبذلك أمرنا وتعبدنا، وأصل ذلك الاعتراف بمن الله عليه بأن عرفه نفسه وفضله على من لا يعرف ذلك⁽⁷³⁾.

وَمِمَّا يدخل في باب التعظيم والافتخار، قول الفرزدق⁽⁷⁴⁾:

كما أشار آخر إلى مقام تخاطبي آخر يشكّل تواسلا بين المتكلم والمخاطب، ويحقق بلاغا تاما، وهو أن يكون المخاطب قاصدا للإعراض عن شأن زيد في القول: «زيد أخوك»، ومراعاة حقه في ما يوجب اشتباك النسبة بينهما⁽⁶⁹⁾، ومثله قولك لمن عاق أباه: هذا أبوك، ولمن عاق أمه: هذه أمك؛ فأنت لا تقصد تعريفه بأبيه أو بأمه، وإنما تذكره بمنزلة التي توجب لهما الطاعة.

وإذا قيلت الجملة في سياق مقامي ما، كأن يكون زيد أبا في النسب للمخاطب، والمتكلم يعلم اشتباك النسبة بينهما ولكن كان تصرف زيد مشينا لا ينبئ عن أخوته له، فإن المتكلم قد يتلفظ في العبارة السابقة قاصدا للسخرية من هذه الأخوة، وحينها تكون القوة الإنجازية الحرفية للقولة السابقة (الإخبار بأخوتها) لا تُعبّر عن مقصد المتكلم، وأن القوة الإنجازية المستلزمة المعبرة عن السخرية تفيد أن تصرف زيد مع المخاطب لا ينبئ عن العلاقة الودية بينهما وإن كانا أخوين، كما تنبئ عن استنكار المتكلم لمثل تلك التصرفات التي تصدر بين الإخوة.

وقد تتعدّد تلك المقامات التخاطبية التي تؤسس تواسلا بتعدد سياقات الحال والمواقف ومقاصد المتكلمين، فلنا أن نفترض، أيضا، أن التركيب السابق قد قيل لمخاطب لا تربطه أخوة نسب بزيد، لكن المتكلم يُذكره (أي المخاطب) بواجبه نحو زيد، لما بينهما من علاقة قوية تصل إلى الأخوة الحق أو رابطة الدين بينهما، ويتضح ذلك في العبارة المتداولة كثيرا «أهل غزّة أهلكم» حثا للمخاطبين على القيام بواجبهم نحو أهل غزّة من مساعدة وفك حصار، وما إلى ذلك.

تصرف زيد مشينا مع أخيه عمرو، فتتطرق الجملة تعجباً وسخرية مما تصرفه زيد. وقد يكون الإخبار بالمضاف على الضمير دالا على الاستنكار في ذات المقام إذا كان المنطوق «زيدٌ عدوٌّ»، أي أزيد عدوُّ له حتى يتصرف هذا التصرفاً!.

د. المضاف إلى علم: كما في زيد أخو عمرو، وهذا يدخل، في دلالاته، فيما أضيف إلى ضمير الغائب، ولا حاجة لتكراره.

وقد تُحدث الإضافة إلى العلم تعظيماً كإضافة الاسم إلى لفظ الجلالة «الله» كما في قوله تعالى: «ويا قوم هذه ناقة الله لكم آية» [هود، الآية 64] «إنما أضيفت إلى اسم الله تعظيماً لها، وتفخيماً لشأنها، وأنها جاءت من عنده»⁽⁷⁵⁾، ومنه المثل: «رأس الحكمة مخافة الله».

وقد يُشكّل المضاف إلى العلم كنيةً نحو: أنا أبو عليّ، وقد يكون ذلك على سبيل الحقيقة، فيقصد منه التعريف بنفسه لمن سأله من أنت؟ أو ما كنيته؟ وقد يقصد بذلك التعظيم، كما في: «أنا أبو النجم» في قول الشاعر⁽⁷⁶⁾:

أنا أبو النجم وشعري شعري

إذ أخبر بكنيته على الحقيقة، رغم أنها معروفة مشهورة بين الناس، قاصداً الافتخار بذاته، والإعلاء من شأنه؛ وقد تنتقل إلى الدلالة على الاستهزاء بتحقيق المخبر عنه أو التقليل من شأنه، إذا أخبرت عن المخبر عنه بكنية غير حقيقية له، كقولك مثلاً، هذا أبو زيد الهلالي قد جاءك، ولعلّ فهم دلالة ذلك على التحقير جاءت من سياق المفارقة بين ما يدعيه «المخبر عنه» من بطولة، وبين ما هو معروف

أولئك آبائي فجئتني بمثلهم

إذا جمعنا يا جرير المجامع
إذ لا يقصد الفرزدق التعريف بأبائه، فجرير يعرف آباء الفرزدق حق المعرفة، ولكنه كان في معرض فخر بهم، وتذكيره بمنزلتهم ونسبهم، ويقدر ما يحمل التعريف من فخر، يحمل خطأ من قدر جرير بأبائه، يدل على هذا سياق السرد: «فجئتني بمثلهم...»، والأمر يفيد التعجيز.

من الملاحظ أنّ المعرف بالإضافة جاز أن يكون خبراً؛ لأنّ الإضافة أدت جملة من الدلالات تمّ استحضارها من سياقات التخاطب، وما أدته الإضافة من معان جديدة لم يكن للكلمة المفردة أن تؤديه.

ج. المضاف إلى ضمير الغائب: كما في قولك: زيد أخوه، وهي في أصلها، مثلاً، زيد أخو عمرو؛ فالإفادة فيه أنّ المخاطب يعرف زيدا، ويعرف عمراً، إلا أنّهُ لا يدرك اشتباك النسبة بينهما. فالمتكلم يُعرف المخاطب بصلة القربى بين زيد وعمرو. هذا إذا ما الجملة خبرية نتجت عن سياق مقاليّ متصوّر يجعلها جواباً عن سؤال هو: من زيد؟ أو ما صلة القربى بين زيد وعمرو؟ وإذا ما كان المتكلم نطقها بتنغيم ما، يدل فيه على الاستفهام؛ فإنّها ستحمل دلالة الاستفهام الحقيقي إذا كان المتكلم شاكاً في صلة القربى بينهما. هذا ما قد يفيد الخبر النكرة إذا أريد به الاستفهام، كقولنا: محمد مجتهد؟.

وأما إذا كان المخاطب يعلم اشتباك النسبة بينهما؛ فإنّ السياقات التخاطبية التي أنتجت هذه القولات تُخرجها عن دلالتها التركيبية إلى دلالتها التداولية كأن يقصد بذلك التشبيه، أو كأن يكون

- من بطولة حقيقية عند «أبي زيد»، وقد يُقصد منها التشبيه على الحقيقة إذا كان المخبر عنه، مثلاً، بطلاً، ومثله أن تصف أحداً عُرِفَ بعلمه وفقهه فتقول: هذا أبو حنيفة، على سبيل تشبيهه بأبي حنيفة؛ فتكون مدحاً.
- * **الضابط:** يخبر بالمعرف بالإضافة المغاير للمبتدأ لفظاً، ولكنه هو هو:
- أ. يخبر بالمضاف إلى ضمير المخاطب:
- إذا كان المخاطب يعرف المسند إليه، ويعرف أنّ له المعنى المضاف إلى ضمير الخطاب لكنّه يجهل الصّلة.
- إذا كان المخاطب يعرف طريق الإسناد ويدرك العلاقة بينهما، إلا أنّ حالة الإعراف عمّا تقتضيه علاقة الإسناد، تقتضي التذكير بحقّ العلاقة بينهما.
- إذا كان المخاطب يعرف طريق الإسناد ويدرك العلاقة بينهما، إلا أنّ الحالة التي هم عليها توجب الاستهزاء.
- إذا كان المتكلم يستوضح عمّا يشك فيه من العلاقة بين المخاطب، والمسند إليه.
- ب. يخبر بالمضاف إلى ضمير المتكلم:
- إذا أُريدَ تعريف المخاطب بالصلة بين طريق الإسناد.
- إذا أُريدَ تعظيم المتحدّث عنه.
- إذا أُريدَ التّعبد والتّقرّب.
- ج. يُخبر بالمضاف إلى ضمير الغائب:
- إذا كان المخاطب يعرف المسند إليه، ويعرف أنّ له المعنى المضاف إلى ضمير الغائب لكنّه يجهل
- الصّلة بينهما.
- إذا قصد المتكلم الاستهزاء أو إنكار العلاقة بينهما.
- إذا قصد المتكلم الدلالة على التساوي في الحكم حقيقة أو مجازاً على سبيل التشبيه.
- د. يُخبر بالمضاف إلى العلم:
- بما يُخبر به المضاف إلى ضمير الغائب، من إفادة التعظيم، والفخر، والدلالة على تساوي الحكم حقيقة أو مجازاً على سبيل التشبيه، وغيرها.
- مجيء الخبر معرّفًا بالإضافة مغايراً للمبتدأ في اللفظ، والمبتدأ ليس هو الخبر: وهذا ما يكون في ظاهره مستحيلاً، كما في قولهم: «أبو يوسف أبو حنيفة»، إذ التلّفظ بها بقصد الإخبار، يُعدّ مخالفاً للعرف، إذ لا يُتصوّر في الواقع أن يكون أبو يوسف أباً حنيفة! فإذا علمنا أنّ الإخبار كان على سبيل التشبيه، أو التساوي في الحكم بين المُخبر به والمُخبر عنه، حكمنا بجوازه: إذ تحقّق بذلك غرض المتكلم من التلّفظ بقوله: «أبو يوسف أبو حنيفة» وهو التشبيه⁽⁷⁷⁾، وأنّ أباً يوسف «سَدَّ مسدّه في العلم وأغنى غناءه»⁽⁷⁸⁾.
- ولعلّ تساوي المبتدأ والخبر في التعريف يجعل المتقدّم مبتدأً والمتأخّر خبراً، لكن في المثال المذكور أنّها فيه قرينة تمنع ذلك، فأمن اللبس، ف«أبو حنيفة» مخبر به، تقدّم أم تأخّر، والقرينة التي تلزم ذلك قرينة سياقية اجتماعية. ومثله ما في قوله تعالى: (وأزواجه

الآية 30، وهذا وإن كان يناه في الحقيقة والواقع إلا أنهم بيهتانهم وافترائهم أنزلوه منزلة الواقع، ولعل من مهام التداولية النظر في مثل تلك القولات؛ إذ «إنَّ تحديد شروط صدق قول ما هو أحد عناصر تأويل القول تأويلاً تاماً، على أن جزءاً من تحديد شروط الصدق، زيادة عن التحليل اللساني المحض، إنما هو إسناد المراجع»⁽⁸²⁾.

* الضابط: يخبر بالمعرف بالإضافة المغاير للمبتدأ لفظاً، وغير المنزل منزلته (والمغاير في المرجع (الخارج)) في حالة الدلالة على التساوي في الحكم حقيقة أو مجازاً على سبيل التشبيه.

ثالثاً: الإخبار بالعلم: ومن الإخبار بالعلم قولهم: زيد زيد، وزيد عُمَر، والمنطلق زيد، وكل واحد من هذه الأمثلة يمثل حالة من حالات الإخبار بالعلم.

أ. مجيء الخبر العلم متحداً لفظاً مع المبتدأ، والمبتدأ هو الخبر (في المرجع = الخارج): إن تكرير الاسم الواحد خبراً ومخبراً عنه لا يمكن تصوُّره في الظاهر، وهذا كما يظن البعض لا تتحقق منه الإفادة التي هي شرط الإخبار، كما ذكر سابقاً، ولا يحدث تواصل بين المتكلم والمخاطب. والحق أن ما جاء منه لم يجئ إلا لغرض، كما في قولهم: «زيد زيد»، كما في قول القائل: «زيد زيد». ما يقصده المتكلم، هنا، أن «زيد» على ما عرفته من الوتيرة والمنزلة، فصار تكريرك للاسم بمنزلة أن تقول: زيد على ما عرفت فهو ثابت لا يتغير، وهذا ما لا يمكن إدراكه من التركيب بمفرده، ف «المعنى الفحوي»، هنا، لا يساوي المعنى الذي يفهم من دلالات الألفاظ في جملة «زيد زيد»، وإنما يفهم ويدرك من خلال ما يرافق

أمهاتهم] الأحزاب، الآية 6: إذ لا يتصور في الواقع أن تكون نساء النبي عليه الصلاة والسلام أمهات للمؤمنين كافة، وإنما حققت هذه الآية إبلاغاً تاماً في سياقها المقصدي، وهو أنهن؛ أعني زوجات النبي عليه الصلاة والسلام، كالأمهات في حرمة الزواج، ولسنن بأمهات حقيقة⁽⁷⁹⁾. فجاز الإتيان بالخبر مُعرفاً بالإضافة على سبيل التشبيه أو التساوي في الحكم بين المخبر به والمخبر عنه، وبذلك تحصل الفائدة التي هي شرط الإخبار، ويتحقق التواصل بين المتكلم والمتلقي.

ومما جاء فيه الخبر مُعرفاً بالإضافة ما ذكره سيبويه تحت عنوان (هذا باب لا يكون فيه إلا الرفع): «وذلك قولك: صَوْتُهُ صوتُ حمار، وتلويحُه تضميرُك السابق، ووَجْدِي بها وَجْدُ الثَّكْلِي؛ لأنَّ هذا ابتداءٌ، فالذي يُبْنَى على الابتداءِ بمنزلةِ الابتداءِ. ألا ترى أنَّك تقول: زَيْدٌ أخوك، فارتفاعُه كارتفاعِ زيد أبداً، فلمَّا ابتدأه وكان محتاجاً إلى ما بعده لم يُجْعَلْ بدلاً من اللفظِ بِيصَوْتٍ، وصار كالأسماء»⁽⁸⁰⁾، فالإخبار لا يتصور بالأمثلة التي ذكرها سيبويه إلا على سبيل التشبيه؛ فصوته مشبه صوت الحمار، وتلويحه يشبه تضميرك السابق، ووجده بها يشبه وجد الثكالي؛ ومن ذلك: قول مزاحم العُقَيْلِي⁽⁸¹⁾:

فَوَجَدِي بِهَا وَجْدُ الْمِضْلِ بَعِيرِهِ

بمكة لم تعطف عليه العواطف وقد يجيء الخبر مُعرفاً بالإضافة مغايراً للمبتدأ في اللفظ، والمبتدأ ليس هو الخبر في الحقيقة والواقع، ولكن المتكلم أنزل الخبر منزلة المبتدأ لاعتقاده الذي يعتقده، ومنه ما ورد في القرآن: «وقالت اليهود: عزيز ابن الله» وقالت النصارى: المسيح ابن الله [التوبة،

السياقات الواردة فيها.

* الضابط: يخبر بالعلم المتحد لفظاً مع المبتدأ، والمبتدأ هو الخبر (في المرجع = الخارج) إذا أريد بالمخبر به ثبات المخبر عنه في الوصف أو الفعل.

ب. مجيء المبتدأ والخبر علمين متغايرين في اللفظ، والخبر ليس هو المبتدأ؛ ومنه: زيد عمر، وهو على سبيل التشبيه كما في: أبو يوسف أبو حنيفة، وقد مر ذكرها ولا داعي لتكرار ما ورد.

* الضابط: يخبر بما جاء فيه المبتدأ والخبر علمين متغايرين في اللفظ والخبر ليس هو المبتدأ إذا تساوى الحكم مجازاً على سبيل التشبيه.

ج. مجيء الخبر علماً مغايراً للمبتدأ في اللفظ، والخبر هو المبتدأ. قد يجيء الخبر علماً مغايراً للمبتدأ في اللفظ، والخبر هو المبتدأ كما في قولم: المنطلق زيد، وكما في قوله تعالى: (هو الله أحد) [الإخلاص، الآية 1، فيمن عدّ «هو» مبتدأ، ولفظ الجلالة خبراً.

أما قولهم: المنطلق زيد، فالسامع يرى انطلاقاً يجري أمامه، ويعرف أنّ زيدا أو غيره ممن انطلق، ولكنه لم يثبت الانطلاق لأيّ منهم، فجاء تحديد ذلك، وبيان صفة الكمال في الانطلاق⁽⁸⁶⁾.

وأما في قوله تعالى: (هو الله أحد) فإنه جاء الإخبار به للتعظيم، وقصر الألوهية عليه، كما في قولك، مع فارق التشبيه: هو زيد، لمن حاول أن يتجرأ عليه أو يأخذ حقاً من حقوقه، من باب تعظيم شأن زيد وأنّ من هو مثل زيد لا يُعتدى عليه ولا يُؤخذ حقه.

* الضابط: يخبر بالعلم المغاير للمبتدأ في

التركيب من مستوى أدائي، وهو الضغط على لفظه «زيد» الثانية، إضافة إلى ما يمكن استنباطه من سياق المقام، ومعرفتنا بـ «زيد»⁽⁸³⁾. وقال الجرجاني في المقتصد: «وعلى هذا فقس، ... هذا كله وغيره هو جار مجراه، محمول عندنا على معناه دون لفظه»⁽⁸⁴⁾؛ وكأني به قد وضع ضابطاً لمجيء الخبر متحداً مع لفظ المبتدأ، حتى إنه عمّم ذلك، بقوله: «مما هو جار مجراه»، إذ الأمر لم يعد مقتصرًا على الإخبار بالعلم، من ذلك قول أبي النجم العجلي:

أنا أبو النجم وشعري شعري

فهو في معرض فخر بشعره، ولعلّ هذا ما جعل الإخبار بـ «شعري» الثانية سائغاً مقبولاً، ومما يدخل فيه، قوله تعالى: (والسابقون السابقون) [الواقعة، الآية 10، فلما ذكر الله سبحانه وتعالى الشقيّ والسعيد من أبناء بني آدم، قسم السعداء منهم إلى قسمين: «السابقون»، و«أصحاب اليمين»، وقد اختلف النحاة في إعراب «السابقون» إلى فريقين: منهم من جعل الأولى: مبتدأ والثانية خبراً، ومنهم من جعل الأولى مبتدأ والثانية توكيداً، والخبر أولئك هم المقربون. «وأياً ما كان فالشائع أن الجملة مبتدأ وخبر والمعنى: والسابقون هم الذين اشتهرت أحوالهم وعرفت فخامتهم ... وفيه من تفخيم شأنهم والإيدان بشيوع فضلهم ما لا يخفى»⁽⁸⁵⁾، ومن ذلك ما يشيع على أسنتنا من قولات: المرأة المرأة، والرجل الرجل، والطفل الطفل، وأحياناً نفضل بينهما بضمير فصل، فنقول: المرأة هي المرأة، والرجل هو الرجل، وإنما نقصد في تلفظنا بالمكرر منها أنّ المرأة ذاتها المرأة في تصرفاتها، والرجل الحق هو من ثابت في موافقه، وقد تحتل تلك التعبيرات دلالات مختلفة بحسب

اللفظ، والخبر هو المبتدأ، إذا كان:

(....) إذا كان:

- يقصد بالمسند التعيين.

- يقصد بالمسند إليه إثبات صفته على حال لا ينكرها عليه أحد، ولا يشك فيه شك لإبعاد الوهم والتخييل المعتقد عند المتلقي وما كان يعتقد مستحيلا.

- يقصد تعظيم المسند.

رابعا: الإخبار بالاسم الموصول: مجيء الخبر اسما موصولا يلتقي مع الضابط الرابع من ضوابط مجيء الخبر معرfa بـ«ال» في مجيئه دالا على الوهم والتقدير وتصويره شيئا في خاطره لم يره ولم يعلمه، ولكن مجيئه على هذه السمة في (الذي) أكثر من مجيئه معرفة بـ«ال»، كقول حجية بن المضرب⁽⁸⁷⁾:

أخوك الذي إن تدعه للممة

يجبك، وإن تغضب إلى السيف يغضب

وقول الآخر⁽⁸⁸⁾:

أخوك الذي إن ربته قال: إنما

أربت، وإن عاتبته لأن جانبه

«فهذا ونحوه على أنك قدّرت إنسانا هذه صفته

وهذا شأنه، وأحلت السامع على من يعن في الوهم

دون أن يكون قد عرف رجلا بهذه الصفة، فأعلمته

أن المستحق لاسم الأخوة هو ذلك الذي عرفه»⁽⁸⁹⁾.

وهذا الباب الذي تذكر فيه (الذي) على تقدير

الوهم والتخييل يجري على سبيل الاستحالة في

الوجود وكأنّ الشاعر حين قال: أخوك الذي إن تدعه

لممة، وهو كقولك: هو الأخ، لاستحقاقه اسم

الأخوة، وهو الصديق؛ لاستحقاقه معنى الصداقة.

يريد بذلك أنه من المستحيل أن تجد أخا يستحق

هذا الإطلاق وكل ما تطلقه (أخوة) وهم وتخييل، ولكن

وجدت بمن يتصف بالإجارة حين يدعى للملّمات.

* الضابط: يخبر بالاسم الموصول (الذي، التي،

خامسا: الإخبار بالضمير: لا يقع الضمير خبرا إلا إذا كان منفصلا، والإخبار به قد يكون غير جائز في بعض التراكيب، فسيبويه لا يجيز تركيبا من مثل «هذا أنت»؛ لأنّ المخاطب «لو أشرت له إلى شخصه، فقلت: «هذا أنت» لم يستقم⁽⁹⁰⁾، فهو، أعني سيبويه، يستمد تعليله: «من تحليل الإشارة؛ فقد لاحظ أنه يقوم في المواضع المتعارفة على جهات ثلاث: المتكلم (المشير)، والمشار إليه، والمخاطب (المشار له). ولاحظ أنّ المخاطب جهة لازمة من هذه الجهات، ولكنه جهة واحدة؛ فلا يجوز في حكم التحليل الخارجي للعبارة أن يكون المخاطب مشارا إليه ومشارا له في آن معا»⁽⁹¹⁾.

والتركيب «هذا أنت» نستخدمه كثيرا في أيامنا هذه، ونعده «مستقيما حسنا» فمن السياقات التي نستخدم فيها هذا التركيب، قولنا: «هذا أنت» ردا على من يخبرنا عن ذاته أنه ينام مبكرا، وحينها يصبح التركيب مقبولا؛ لأنّه فُهم من كلام المتكلم حين قال: «هذا أنت»، أنه لا ينام مبكرا، بالنظر إلى ما سبقه من كلام القائل «أنام مبكرا»، وحينها تصبح القوة الإنجازية المتمثلة في هذا التركيب، نفي ما يلتصق من صفات بالمخاطب، عن المتكلم على سبيل المفارقة بينهما.

وفي أحيان أخرى، نستخدم التركيب ذاته في

متحدثًا في لحظة ولادته عن نفسه إلا إذا كان في سياق سرد لما مضى؛ وإنما أوردتها الكاتب على تشبيه حال بحال، فالمواقف التي كان يعيشها في الماضي وكان هو محور الموقف، فالموقف الماضي بمثابة موت له، والموقف الذي سيأتي بمثابة ولادة جديدة له.

* الضابط: يخبر بالضمير إذا كان:

- يُقصد نفي اشتراك المتكلم بما يشترك به المخاطب من صفات أو أفعال.

- يُقصد التعجب من فعلٍ ما صدر عن المخاطب.

- يُقصد التساوي في الحكم على سبيل التشبيه.

• خاتمة البحث: تجدر الإشارة إلى أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ومن أهمها:

أولاً: أن ضابط اعتماد «النكرة» أصلاً في الخبر ضابط تداولي عرفاني، يتمثل في أن الخبر المعلومة التي يملكها المتكلم ولا يملكها المخاطب، فالتنكير والتعريف عائدان لمعرفة المخاطب أو عدمها.

ثانياً: أن الجوانب الإبلاغية والاتصالية المتحصلة من تعريف «المسند إليه» لا تقل عن الفائدة المتحصلة من تنكيره.

ثالثاً: أن الوصول إلى مراد المتكلم من المسند إليه النكرة، يكون، في أغلب أحواله، من جهة التركيب، بينما يصل المتلقي إلى مراد المتكلم من المسند إليه المعرفة من معرفة الأحوال التي أنتج فيها التركيب بأبعاده النفسية والتداولية، إضافة إلى حدس المتلقي وخبرته بمحيط الإنتاج.

رابعاً: أن التركيب اللغوي لا يشكل خطاباً لغوياً؛

سياق آخر، كأن تسمع حركة أو صوتاً في ظلمة الليل، ولا تعرف مصدرها، فإذا ما اكتشفت أن مصدر ذلك الصوت صديقك الذي يجلس بالقرب منك، قلت له، متعجباً: هذا أنت؟! فالقوة الإنجازية التي يُقصد بها التعجب، جعلت التركيب مقبولاً⁽⁹²⁾.

ولذا يمكن أن نعدّ التركيب السابق «هذا أنت»، الذي رفضه سيبويه وجعله غير مستقيم، مستقيماً إذا وُجد في سياق ما يوفر للمتلقي جملةً من المعطيات تُحقّق له معرفة غرض المتكلم، ولعل ما نقله سيبويه عن يونس بن حبيب، في موضع آخر، يوضح ذلك، فهيها هو يقول: «حدثنا يونس، أيضاً، تصديقا لقول أبي الخطاب أن العرب تقول: هذا أنت تقول كذا وكذا، لم يرد بقوله: هذا أنت، أن يعرفه نفسه، كأنه يريد أن يعلمه أنه ليس غيره، هذا محال. ولكنه أراد أن ينبهه، كأنه قال: الحاضر عندنا أنت، والحاضر القائل كذا وكذا أنت»⁽⁹³⁾، ويظهر من هذا أن سيبويه منع التلفّظ بهذا التركيب، وعدّه محالاً في موقف ما، وأجازه وعدّه مستقيماً في موقف آخر، بناء على قصد المتكلم.

وقد يُستخدم على سبيل التشبيه كأن يكون (هذا) في المرجع غير مساوٍ للمخبر به «أنت»؛ كأن نقصد أن المشار إليه مُشبهك في الهيئة أو الخلق أو غير ذلك، ومثله التركيب: «هو أنت»، وإن كانت دلالة التشبيه فيه أوضح، ومثله القول: ما أنت إلا هو.

ومن التراكيب التي ورد فيها الخبر ضميراً قول الشيخ الطنطاوي: «كل يوم يموت في شخص ويولد في شخص، والميت أنا، والمولود أنا» فهو غير جائز للإخبار به على الحقيقة إذ الميت لا يتكلم في حال وفاته مخبراً غيره بوفاته، ولا يحسن أن يكون المتكلم

من مكامن تعبيرية في مجيء الخبر معرفة خلافا للقاعدة: ”الأصل في الخبر أن يكون نكرة“. وعلى هذا يُقرّر المتكلم، بحسب مقصده، وإحاطته بالمقام التخاطبي، فيما إذا كان سيستعمل الأصل (الخبر النكرة)، أو يخالفه باستعمال (الخبر المعرفة).

خامساً: لمجيء الخبر معرفة ضوابط تداولية تُستنبط من سياقاتها التخاطبية، ومقاصد المتكلمين، وهذه الضوابط لا يمكن حصرها؛ لأنّ مقامات التخاطب لا نهاية لها، وما وُضِعَ منها، في هذه المباحثة، هو على ما هو شائع يكثر استعماله.

أي وحدة اتصال بين المتلقي والمتكلم، إلا ضمن لائحة من الشروط الذاتية والموضوعية، منها:

- أنّه يجب إخبار المتلقي بما يُعدُّ بالنسبة إليه جديداً في بنية الجملة الاسمية، وهذا ما يُحقِّقه، في الأصل، المسند النكرة.

- أنّ كثيراً من الأداءات اللغوية التي تمثّل، في ظاهرها، خرقاً للصناعة النحوية، أو مخالفةً للأصل النحوي، تفضي إلى مكامن تعبيرية تتجلّى فيها الفروق الدلالية، وأنّ مثل هذه الفروق مستنبطة من سياق التلفظ، على نحو ما توصلت إليه هذه المباحثة

الهوامش

- 1 - عفيف دمشقية، الإبلاغية فرع من الألسنية ينتمي إلى علم أساليب اللغة، بيروت: مجلة الفكر العربي معهد الإنماء العربي، مج 1، ع 8، 9، 1979م، ص 204.
- 2 - سمير أبو حمدان، الإبلاغية في البلاغة العربية، بيروت: منشورات عويدات الدولية، ط:1، 1991م، ص 7.
- 3 - جاك موشر: التداولية واللسانيات والعرفان، ترجمة شكري المبخوت، ضمن: القاموس الموسوعي، جاك موشر، وأن ريبول، ترجمة مجموعة من الأساتذة، إشراف عز الدين المجدوب، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2010م، ص 26.
- 4 - صابر الحباشة: من آليات تحليل الخطاب، جدة: النادي الأدبي، مجلة جذور، ع 22، مجلد 10، ديسمبر، كانون الأول، 2005م، ص 332.
- 5 - أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، الرباط: منشورات عكاظ، 1993م، ص 10.
- 6 - طه عبد الرحمن، التواصل والحجاج، دروس جامعية افتتاحية في الفكر والحضارة والمجال، المغرب: جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2002، ص 11.
- 7 - جاك موشر، التداولية المدمجة، والتداولية العرفانية، ترجمة: عز الدين المجدوب، ضمن القاموس الموسوعي للتداولية، ص 96.
- 8 - عمرو بن عثمان، سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي 1981م، ج 1، ص 23.
- 9 - المرجع السابق ج 2، ص 127
- 10 - علي بن عيسى الرّماني، رسالة الحدود، تحقيق إبراهيم السّامرائيّ، عمّان: دار الفكر، ص 73.
- 11 - عثمان ابن جني، اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، الكويت: دار الكتب الثقافية، 1992م، ص 26.
- 12 - ابن الحاجب النحويّ، شرح الوافية نظم الكافية، دراسة وتحقيق موسى بناي علوان، النجف الأشرف: مطبعة الآداب، ط:1، 1980م، ص 171. وينظر: علي بن محمد الجرجانيّ، التعريفات، بيروت: دار الكتب العلمية، ط:1، 1983م، ص 96.
- 13 - محمود بن عمر الزمخشريّ، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق علي بوملحم، بيروت: مكتبة الهلال، ط:1، 1993م، ص 43.
- 14 - المرجع السابق ص 43
- 15 - محمد بن السري ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط:1، 1999م، ج 1، ص 62.

- 16 - علي بن يعيش، شرح المفصّل، بيروت: عالم الكتب، د.ت، ج2، ص 87.
- 17 - علي بن محمد الجرجانيّ، التعريفات، ضبطه وصححه مجموعة من العلماء بإشراف النّاشر، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط:1، 1983م، ص 246.
- 18 - شرح المفصّل 5 / 85.
- 19 - رضي الدين محمد بن الحسن الأسترباذيّ، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، بنغازي: جامعة قاريونس، ط:2، 1996م، ج3، ص 235.
- 20 - المرجع السابق ج3، ص 234.
- 21 - جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد السلام هارون، عبد العال مكرم، القاهرة: عالم الكتب، 2001م، ج1، 191، وما يليها من صفحات.
- 22 - فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداوليّة، ترجمة: سعيد علوش، الرباط: مركز الإنماء القومي، ط:1، 1986م، ص 41.
- 23 - لرجل من بني سلول مؤلّد، في الكتاب ج3، ص 24.
- 24 - شرح الرضي على الكافية 3 / 239.
- 25 - شرح المفصل 5 / 87.
- 26 - شرح الرضي على الكافية ج3، ص 236.
- 27 - شرح الرضي على الكافية ج3، ص 236.
- 28 - شرح المفصّل ج5، ص 85.
- 29- Ronald w. Langacker, Foundations Of Cognitive Grammar, California: standford University Press, Volume 2, Descriptive Application, 1991, p 60.
- 30 - عبد الجبار بن غريبة، التعريف والتنكير في اللغة العربيّة (مشروع رؤية جديدة تعتمد بعض معطيات علم النفس والإعلاميّة، تونس: حوليات الجامعة التونسية، ع 24، 1985م، ص 113، وما بعدها
- 31- (George Yule, Pragmatics, Hong Kong): Oxford University Press, 1996, P 17.
- 32 - محمد بن مالك، شرح التّسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط:1، 1990م، ج1، 115.
- 33 - شرح التسهيل ج1، ص 116.
- 34 - شرح المفصل ج1، ص 224.
- 35 - عبد القاهر الجرجانيّ، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد: دار الرشيد للنشر والتوزيع، 1982م، ج1، ص 307.
- 36 - شرح المفصل ج1، ص 224.

- 37 - أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربي، الدار البيضاء: دار الثقافة، ط:1، 1985م، ص 28.
- 38 - أن ريبول، التداولية والإحالة: العوالم الممكنة والفضاءات الذهنية، ترجمة: المكي العايدي، ضمن القاموس الموسوعي للتداولية، ص 167.
- 39 - شرح المفصل ج1، ص 225.
- 40 - أحمد الحسن، الفائدة التخاطبية في نظرية النحو العربي، أطروحة دكتوراه، إربد: جامعة اليرموك، 2009م، ص 116.
- 41 - أن روبول؛ وجاك موشلار: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة: سيف الدين دغفوس، بيروت: دار الطليعة، ط:1، 2003م، ص 40.
- 42 - ابن حمدون، حاشية ابن حمدون على شرح المكوذي لألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب: د.ت، ج1، ص 82.
- 43 - هناك من النحاة من يعد ضمير الفصل مبتدأ، ولكن هذه المباحثة لا تأخذ به، وإنما تعدّه فصلاً للتوكيد.
- 44 - المفصل في صنعة الإعراب ص 172.
- 45 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاكر، جدّة: مطبعة المدني، ط:1، 1991م، ص 177.
- 46 - دلائل الإعجاز ص 178
- 47 - فخر الدين محمد بن عمر الرّازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، عارَضَه بأصوله نصر الله حاجي أوغلي، بيروت: دار صادر، ط:1، 2004م، ص 82
- 48 - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على شرح السعد بهامش شروح التخليص، مصر: مطبعة عيسى الحلبي وشركاه، 1979م، ج1، ص 99.
- 49 - محمود بن عمر الزّمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، حققها وخرج أحاديثها عبد الرزاق المهدي، بيروت: دار إحياء التراث، ط:2، 2001م، ج1، ص 86.
- 50 - الكشاف ج1، ص 86.
- 51 - محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، (معجم)، بيروت: دار الكتب العلمية، ط:1، 2003م، مادة ص م د.
- 52 - أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق محمد صدقي جميل، بيروت: دار الفكر، 1999م، ج10، ص 571.
- 53 - التداولية والإحالة ص 174.
- 54 2. - وممن قال بإفادتها الحصر في: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط:4، 2006م، ج4، ص 1288، وهو يساوي بين مصطلح الحصر والقصر في: ج4، ص 1565.
- 55 - محمد الطاهر بن محمد بن عاشور، التحرير والتنوير، تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع، 1997م، مجلد 15، ج30، ص 618.

- 56 - أبو حيان الأندلسيّ، التذييل والتكميل، تحقيق حسن هندراوي، دمشق: دار القلم، ط:1، 2000م، ج3، ص 322، وما بعدها.
- 57 - دلائل الإعجاز ص179
- 58 - المفضل الضبي، المفضليات، تحقيق أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، القاهرة: دار المعارف، القاهرة د.ت، ص 95.
- 59 - محمد محمد أبو موسى: خصائص التراكيب، دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، القاهرة: مكتبة وهبة، ط:4، 1996م، ص303.
- 60 - ميمون بن قيس الأعشى، ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق محمد محمد حسين، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط:7، 1983م، ص51.
- 61 - حسان بن ثابت: ديوان حسان بن ثابت، تحقيق سيد حنفي، القاهرة: دار الكتب المصرية، 1974م، ص 18.
- 62 - دلائل الإعجاز ص 179
- 63 - ابن الرومي، علي بن العباس بن جريج، ديوان ابن الروميّ، تحقيق حسين ناصر، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981م، ج2، ص 589.
- 64 - دلائل الإعجاز ص 176.
- 65 - المقتصد ج1، ص 307.
- 66 - الكتاب ج1، ص 367؛ والأصول في النحو ج1، ص 65.
- 67 - المقتصد ج1، ص 306.
- 68 - الأصول في النحو ج1، ص 66؛ وأنظر: المقتصد ج1، ص 306.
- 69 - المقتصد ج1، ص 306؛ أحمد بن الحسين ابن الخباز: توجيه اللمع، دراسة وتحقيق فايز زكي دياب، القاهرة: دار السلام، ط:2، 2007م، ص 107.
- 70 - المقتصد ج1، ص 306.
- 71 - الأصول في النحو ج1، ص 66.
- 72 - المقتصد ج1، ص 307؛ وشرح المفصل ج1، ص 87.
- 73 - الأصول في النحو ج1، ص 66؛ وشرح المفصل ج1، ص 87.
- 74 - همام بن غالب الفرزدق، ديوان الفرزدق، ضبط معانيه وشروحه، وأكملها إيليا حاوي، بيروت: دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، ط:1، 1983م، ج2، ص 72.
- 75 - الكشف ج2، ص 89.
- 76 - الفضل بن قدامة أبو النجم، ديوان أبو النجم، جمعه وشرحه وحققه محمد أديب جمران، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، 2006م، ص 198.

- 77 - أحمد الحسن، الضوابط التداولية في مقبولية التركيب النحوي، الشارقة: مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشارقة، الشارقة، ديسمبر، 2014م، ص 19.
- 78 - أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط: 1، 1998م، ج 3، ص 1110.
- 79 - شرح المفصل ج 1، ص 87.
- 80 - الكتاب ج 1، ص 366-367؛ وأنظر: شرح التسهيل ج 2، ص 190.
- 81 - مزاحم العقيلي، ديوان مزاحم العقيلي، تحقيق نور حمودي القيسي، وحاتم الضامن، مصر: مجلة معهد المخطوطات العربية، مج 22، ج 1، 1976م، ص 105..
- 82 - التداولية والإحالة 160.
- 83 - الضوابط التداولية في مقبولية التركيب النحوي، ص 18.
- 84 - المقتصد ج 1، ص 307.
- 85 - شهاب الدين محمود بن عبد الله الألويسي: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق علي عبد الباري عطية، بيروت: دار الكتب العلمية، ط: 1، 1994م، ج 14، ص 132.
- 86 - دلائل الإعجاز ص 186.
- 87 - عبد الله بن مسلم بن قتيبة: عيون الأخبار، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م، ج 3، ص 8.
- 88 - بشار بن برد، ديوان بشار بن برد، تحقيق محمد الطاهر بن عاشور، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة، 1966م، ج 1، ص 380.
- 89 - دلائل الإعجاز ص 185.
- 90 - الكتاب ج 1، ص 141.
- 91 - نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، بيروت: المؤسسة العربية إلى الدراسات والنشر، ط: 1، 1980م، 92.
- 92 - أنظر: الضوابط التداولية في مقبولية التركيب النحوي، ص 118.
- 93 - الكتاب ج 2، ص 355.

المصادر والمراجع العربية والمترجمة إليها :

1. الأسترباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، بنغازي: جامعة قاريونس، ط:2، 1996م.
2. أرمينكو، فرانسواز، المقاربة التداوليّة، ترجمة: سعيد علوش، الرباط: مركز الإنماء القومي، ط:1، 1986م.
3. الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق محمد محمد حسين، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط:7، 1983م.
4. الألويسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق علي عبد الباري عطية، بيروت: دار الكتب العلمية، ط:1، 1994م.
5. ابن الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين: البصريين والكوفيين، صيدا، بيروت: المكتبة العصريّة، ط:1، 1987م.
6. بشار بن برد، ديوان بشار بن برد، تحقيق محمد الطاهر بن عاشور، القاهرة: لجنة التّأليف والترجمة، 1966م.
7. البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط:4، 1997م.
8. الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، بغداد: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر والتوزيع، 1982م.
9. الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاكر، جدة: مطبعة المدني، ط:1، 1991م.
10. الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، ضبطه وصححه مجموعة من العلماء بإشراف النّاشر، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط:1، 1983م.
11. ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، الكويت: دار الكتب الثقافية، 1992م.
12. ابن الحاجب النّحوي، شرح الوافية نظم الكافية، دراسة وتحقيق موسى بناي علوان، النّجف الأشرف: مطبعة الآداب، ط:1، 1980م.
13. الحباشة، صابر: من آليات تحليل الخطاب، جدة: النادي الأدبي، مجلة جذور، ع 22، مجلد 10، ديسمبر، كانون الأوّل، 2005م.
14. حسان بن ثابت، ديوان حسان بن ثابت، تحقيق سيد حنفي، القاهرة: دار الكتب المصرية، 1974م.
15. الحسن، أحمد، الضوابط التداولية في مقبولية التركيب النّحوي، الشارقة: مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشارقة، ديسمبر، 2014م.
16. الحسن، أحمد، الفائدة التخاطبيّة في نظريّة النحو العربي، أطروحة دكتوراه، إربد: جامعة اليرموك، 2009م.

17. أبو حمدان، سمير، الإبلاغية في البلاغة العربية، بيروت: منشورات عويدات الدولية، ط:1، 1991م.
18. ابن حمدون: حاشية ابن حمدون على شرح المكوذي لألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب: د.ت.
19. أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق محمد صدقي جميل، بيروت: دار الفكر، 1999م.
20. أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، تحقيق حسن هندأوي، دمشق: دار القلم، ط:1، 2000م.
21. أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط:1، 1998م.
22. ابن الخباز، أحمد بن الحسين، توجيه اللمع، دراسة وتحقيق فايز زكي دياب، القاهرة: دار السلام، ط:2، 2007م.
23. الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة، حاشية الدسوقي على شرح السعد بهامش شروح التخليص، مصر: مطبعة عيسى الحلبي وشركاه، 1979م.
24. دمشقية، عفيف، الإبلاغية فرع من الألسنية ينتمي إلى علم أساليب اللغة، بيروت: معهد الإنماء العربي، مجلة الفكر العربي، مج 1، ع 8، 9، 1979م.
25. الرازي، فخر الدين محمد بن عمر، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، عارضه بأصوله نصر الله حاجي أوغلي، بيروت: دار صادر، ط:1، 2004م.
26. الرّماني، علي بن عيسى، رسالة الحدود، تحقيق إبراهيم السّامرائي، عمّان: دار الفكر، د.ت.
27. ربول، أن؛ وموشلار، جاك، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة سيف الدين دغفوس، بيروت: دار الطليعة، ط:1، 2003م.
28. ابن الرومي، علي بن العباس بن جريج، ديوان ابن الرومي، تحقيق حسين ناصر، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981م.
29. ريبول، أن؛ وموشلار، جاك، القاموس الموسوعي للتداولية (مجموعة مقالات)، ترجمة مجموعة من الأساتذة، إشراف عز الدين المجذوب، تونس: المركز الوطني للترجمة، 2010م.
30. الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، حققه وخرج أحاديثه عبد الرزاق المهدي، بيروت: دار إحياء التراث، ط:2، 2001م.
31. الزمخشري، محمود بن عمر، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق علي بولحم، بيروت: مكتبة الهلال، ط:1، 1993م.
32. ابن السراج، محمد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط:1، 1999م.
33. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1981م.
34. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط:4، 2006م.
35. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد السلام هارون، عبد العال مكرم، القاهرة: عالم الكتب، 2001م.

36. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد، التحرير والتنوير، تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع، 1997م.
37. عبد الرحمن، طه، التواصل والحجاج، المغرب: دروس جامعية افتتاحية في الفكر والحضارة والمجال، جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2002م.
38. ابن غربية، عبد الجبار، التعريف والتنكير في اللغة العربيّة (مشروع رؤية جديدة تعتمد بعض معطيات علم النفس والإعلاميّة، تونس: حوليات الجامعة التونسية، ع 24، 1985م.
39. الفرزدق، همام بن غالب، ديوان الفرزدق، ضبط معانيه وشروحه، وأكملها إيليا حاوي، بيروت: دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، ط:1، 1983م.
40. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، عيون الأخبار، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م.
41. قيس ابن الخطيم، ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق ناصر الدين الأسد، بيروت: دار صادر، د.ت.
42. ابن مالك، محمد، شرح التّسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط:1، 1990م.
43. محمد محمد أبو موسى، خصائص التراكم، دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، القاهرة: مكتبة وهبة، ط:4، 1996م.
44. المتوكل، أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربي، الدار البيضاء: دار الثقافة، ط:1، 1985م.
45. المتوكل، أحمد، الوظيفة البنوية، مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، الرباط: منشورات عكاظ، 1993م.
46. مزاحم العقيلي، ديوان مزاحم العقيلي، تحقيق نور حمودي القيسي، وحاتم الضامن، مصر: مجلة معهد المخطوطات العربية، مج 22، 1976م.
47. المفضل الضبي، المفضليات، تحقيق أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، القاهرة: دار المعارف، ط:6، د.ت.
48. موسى، نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغويّ الحديث، بيروت: المؤسسة العربية إلى الدراسات والنشر، ط:1، 1980م.
49. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، (معجم)، بيروت: دار الكتب العلمية، ط:1، 2003م.
50. أبو النجم، الفضل بن قدامة، ديوان أبي النجم، جمعه وشرحه وحققه محمد أديب جمران، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، 2006م.
51. الهاللي، حميد بن ثور، ديوان حميد بن ثور الهاللي، جمع وتحقيق محمد شفيق البيطار، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2002م.
52. ابن يعيش، علي: شرح المفصل، بيروت: عالم الكتب، د.ت.

المصادر والمراجع الأجنبية :

53. Langacker, Ronald w. Foundations Of Cognitive Grammar, California: standford University Press, Volume 2, Descriptive Application, 1991.
54. Yule, George, Pragmatics, Hong Kong: Oxford University Press, 1996.